

إشراك الجماعات المسلحة غير المتابعة للدولة في جبر الضرر

Reparations, Responsibility

 Victimhood in Transitional Societies

معلومات المشروع:

يصدر هذا الكتيب الإرشادي كجزء من مشروع "جبر الضرر والمسؤولية ووضع الضحايا في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية" - وهو مشروع مدته ثلاث سنوات يموله مجلس بحوث الآداب والعلوم الإنسانية (AHRC). ويُقصد منه توفير المعلومات حول اشتراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جبر الضرر في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء مرحلة النزاع.

يفحص المشروع دور عمليات جبر الضرر في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء مرحلة النزاع مع الاهتمام على نحو خاص بالتصورات والأفكار المثيرة للجدل المتعلقة بوضع الضحايا ودور الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجتمع المدني والمانحين. فعلى الرغم من وجود ممارسة متزايدة ومعايير دولية لعمليات جبر الضرر، إلا أنه لا تزال هناك فجوة واسعة بالنسبة للتنفيذ على أرض الواقع.

يستند هذا المشروع إلى ست حالات للدراسة (كولومبيا وغواتيمالا ونيبال وأيرلندا الشمالية وبيرو وأوغاندا) وإلى قاعدة بيانات عن عمليات جبر الضرر لتقديم دراسة تحليلية مقارنة بشأن التحديات المتعلقة بتنفيذ عمليات جبر الضرر أثناء مرحلة النزاع وبعدها. ويتواجد فريق المشروع في مدرسة الحقوق بجامعة كوينز في بلفاست وجامعة إسكس وجامعة دبلن وجامعة برانديز. وكجزء من ترجمة نتائج البحث إلى تطبيقات في العالم الحقيقي، يهدف هذا الكتيب الإرشادي إلى مشاركة بعض من النتائج التي توصلنا لها في صورة ناتج عملي يسهل الوصول إليه والاستفادة منه.

أجريت المقابلات مع أكثر من 250 فرد ضمن حالات الدراسة الست من بينهم ضحايا ومقاتلين سابقين (فاعلين تابعين للدولة وفاعلين غير تابعين لها) والمجتمع المدني وأطعم عمل برامج جبر الضرر ومنظمات المجتمع المدني والمانحين. شريك المشروع هو منظمة REDRESS Trust مع المنظمات المتعاونة التابعة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) والمنظمة الدولية للهجرة.

هذا الكتيب الإرشادي هو واحد من كتبيين أصدرهما فريق المشروع بالإضافة إلى مبادئ توجيهية تتعلق بجبر الضرر واثني عشر تقرير مواضيعي وقطري يمكن الاطلاع عليهم عبر موقعنا الإلكتروني: <https://reparations.qub.ac.uk/> مع التحديثات على حسابنا على تويتر @TJreparations.

ملخص تنفيذي

الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هي أحد أكثر الفاعلين المنخرطين في النزاعات المسلحة حول العالم من حيث العدد. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات ليست طرفًا في القانون الدولي إلا أنه لكونها جماعات منظمة بدرجة كافية و/أو تحافظ على العنف و/أو تُخضع الأراضي لسيطرتها فيمكن أن تكون لديها التزامات بموجب قوانين الحرب وتكون مسؤولة عن التزامات معينة تتعلق بحقوق الإنسان والجرائم الدولية. والدور الذي ينظر إليه بدرجة أقل هو مشاركة الجماعات المسلحة في عمليات جبر الضرر التي تهدف إلى إصلاح الأضرار التي لحقت بالضحايا نتيجة للنزاع المسلح. ولأسباب قانونية وسياسية معًا، من المعتاد أن يتم تجاهل النظر إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كأطراف معنية في عمليات جبر الضرر. لكن تدرك ممارسات العدالة الانتقالية وسياساتها بصورة متزايدة الدور الذي يمكن ويجب للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن تلعبه في مسألة التعويضات. يمكن أن يقدم انخراط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر إيضاحات وممارسات مفيدة بالنسبة لسياقات العدالة الإصلاحية وحتى العدالة الانتقالية. ويمكن أن يساعد هذا في توسيع مدى مسألة الإصلاح لتتجاوز الضحايا والمعتدين من الأفراد من خلال النظر إلى الأثر الأكثر شمولًا للنزاع المسلح على المجتمعات. يمكن أن يساهم هذا الفهم الأعمق لجبر الضرر في عملية تحويل النزاع عن طريق تجاوز خطط الأعمال العقابية التي تُوجّه في أغلب الأحوال ضد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى النظر في مسألة التعايش الاجتماعي المشترك وأن يرسي الأساس للمصالحة في المستقبل.

يمكن أن تقدم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تعويضات عن الأضرار واعتذارات واعترافات بالحقائق ومعلومات ورد اعتبار وتأكيدات بأن الأشخاص النازحين يمكنهم العودة إلى مجتمعاتهم. ويمكن أيضًا استخدام عمليات جبر الضرر من أجل تقديم ضمانات بعدم التكرار مما يغذي الأهداف الأكثر شمولًا للعدالة الانتقالية من مصالحة وتعايش مشترك وسلام مستدام. ويتطلب هذا من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن تتعاطى مع الضحايا لتحديد ومعرفة ما يحتاجه الضحايا من عملية جبر الضرر وكيف يمكن لهذه الجماعات المسلحة توفير هذه الاحتياجات. ومثل هذا النوع من الانخراط في المسألة لا يخلو من التحديات بالنسبة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والضحايا على السواء. لن تكون الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قادرة على الاستجابة لجميع الاحتياجات المادية والمعنوية للضحايا لكن يمكنهم السعي لإصلاح الأضرار التي حدثت في الماضي بأنسب طريقة ممكنة ولأقصى درجة في استطاعتهم.

يساعد الانخراط في عمليات جبر الضرر على إضفاء صفة الإنسانية على المقاتلين السابقين الذين كانوا مسؤولين عن الأضرار التي حدثت في الماضي. ويمكن أن توفر عمليات جبر الضرر منصة للحوار من شأنها أن تبرز كيف تكبد المقاتلون السابقون أنفسهم أضرارًا وكيف ولماذا أصبحوا مشاركين في النزاع المسلح والآثار الجسدية والعاطفية والنفسية طويلة الأمد التي خلفتها هذه المشاركة. وعلى كل حال، المشاركة في عمليات جبر الضرر يمكن أن تساعد على منع وصم المقاتلين السابقين ومساعدتهم على "فهم" هويتهم الجديدة في المرحلة التالية لمرحلة النزاع وتمكّنهم من "التصالح" مع الضحايا والمجتمعات التي تأثرت بما قاموا به من أعمال عنف. يمكن أيضًا أن تغيّر المشاركة في عمليات جبر الضرر من شكل علاقة المقاتلين السابقين بغيرهم من المقاتلين السابقين الآخرين الذين كانوا يعدونهم "الأعداء" ومع المجتمعات التي تأثرت سلبًا بما قاموا به من أعمال عنف وفي بعض الأحيان حتى مع الضحايا كأفراد.

مقدمة

هناك تزايد في قبول كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعدالة الانتقالية لحقيقة مسؤولية القائمين على الإيذاء عن التعامل مع الأضرار التي سببها للضحايا أثناء النزاعات المسلحة. لكن التركيز فقط على الفاعلين التابعين للدولة يغفل الأضرار التي ارتكبتها عدد من الفاعلين غير التابعين للدولة أثناء مرحلة النزاع المسلح. وهذا يثير أسئلة هامة حول الدور الذي يمكن وينبغي للجماعات المسلحة أن تقوم به في عمليات جبر الضرر التي جرى تصميمها من أجل إصلاح الأضرار التي لحقت بالضحايا. فعلى أقل تقدير، يمكن أن تُجرى مشاركة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر هؤلاء المسؤولين عن إحداث الأضرار التي لحقت بالضحايا في الماضي على قبول مسؤوليتهم عنها والاعتراف بالمعاناة التي تكبدها ضحاياهم وتقديم شكل من أشكال الخضوع للمساءلة عن الأضرار التي وقعت في الماضي. ومع هذا، فبناءً على بحوثنا الميدانية، فإننا نسلّم بأن انخراط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر تقدم فوائد كبيرة أخرى من بينها الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات الضحايا والمساعدة على "إعادة إضفاء صفة الإنسانية" على من شاركوا في النزاع المسلح في الماضي ووضع أساس متين لعمليات تحول مجتمعية أكثر شمولاً واتساعاً.

يسعى هذا الكتيب الإرشادي لتقديم المعلومات وتشكيل الممارسات حول مشاركة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر بعد مرحلة النزاع المسلح و/أو كجزء من عمليات العدالة الانتقالية الأوسع. وإننا نعي أن هناك اختلافات وتنوع كبير في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في سياقات مرحلة ما بعد النزاع مع وجود مستويات مختلفة من القدرات التنظيمية والقيادة. فبعض هذه الجماعات تملك أجنحة سياسية وبعضها الآخر لا. وبعضها أصبح مشروعاً وقانونياً وبعضها لا. وبعضها قد تطور إلى منظمات فعلية لقدامى المحاربين بينما البعض الآخر قد غادر الساحة السياسية بصورة فعالة¹. ونحن معنيون في المقام الأول بهاته الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وأعضائها السابقين (المشار إليهم في هذا الكتيب بالمقاتلين السابقين) الذين يحافظون على قدر كافي من القدرة التنظيمية للمشاركة بشكل مجمل في تصميم عمليات جبر الضرر وتقديمها إلى الضحايا والمجتمعات التي تأثرت بأعمالهم العنيفة فيما سبق. ونهدف لإبراز التحديات والفرص التي تأتي مع انخراط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر في سياقات العدالة الانتقالية. وباستخدام عمل ميداني مقارن واسع النطاق، نقدم اقتراحات حول الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة هذه التحديات والتغلب عليها وكيف يمكن تحديد هذه الفرص والبناء عليها.

الكتيب الإرشادي مقسّم كما يلي. يحدد القسم الأول باختصار الأساس لإشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر. ويناقش هذا القسم مفهوم جبر والوضع القانوني غير المحدد للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بموجب القانون الدولي والعمليات المستخدمة أثناء إشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر ونواتج إشراكها. ويعرض القسم الثاني الخطوط العريضة لمبادئ العدالة الإصلاحية وممارساتها. ثم يتطرق إلى كيف تم تطبيق رؤى العدالة الإصلاحية على بناء السلام بما في ذلك من خلال سياقات متنوعة للعدالة الانتقالية. ثم بحث القيمة المحتملة لاعتماد نهج العدالة الإصلاحية بالنسبة لعمليات جبر الضرر عن طريق الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويتنقل القسم الثالث لبحث القيمة التي تقدمها عمليات جبر الضرر عن طريق الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بالنسبة للضحايا. ويناقش كيف أن التفاعل بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والضحايا أمر ضروري كي يتم تحديد احتياجات الضحايا. ثم يقدم بعدها أمثلة على الاحتياجات المتنوعة التي عبر عنها الضحايا أثناء دراساتنا الميدانية ويفحص كيف استجابت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لهذه الاحتياجات المتنوعة. ويختتم القسم الرابع بالنظر في كيف يمكن أن تسهم مشاركة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في أهداف العدالة

الانتقالية الأكثر شمولاً. ويشمل هذا بحث الكيفية التي من خلالها يمكن لانخراط المقاتلين السابقين في عمليات جبر الضرر أن يضيفي
صفة الإنسانية عليهم ويساعد على إعادة إدماجهم في المجتمع في المرحلة التالية للنزاع ويضع الأساس لعمليات التحول في النزاع
عن طريق تغيير العلاقات فيما بين المقاتلين السابقين التابعين لأطراف متنازعة والمجتمعات التي طالها الأذى بسبب أفعالهم العنيفة
في الماضي وضحاياهم.

1. عمليات جبر الضرر والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن عمليات جبر الضرر وكيف يمكن للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن تنخرط في تنفيذها. ويبدأ بذكر تعريف موجز لمعنى مصطلح جبر الضرر قبل أن يحدد بعض الأمثلة على أنواعه المختلفة. وبعد هذا، ينتقل لمناقشة الوضع القانوني للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بموجب القانون الدولي وكيف يمكن لهذا الوضع أن يؤثر على مشاركتها المحتملة في برامج جبر الضرر. ثم بعدها يستكشف الأسباب التي يمكن أن تجعل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تنخرط في عمليات جبر الضرر مبيهاً الأسباب السياسية والمعنوية والاجتماعية التي تمت ملاحظتها أثناء الممارسة القائمة. ويختتم بأن يفحص بأسلوب نقدي كيف يمكن للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تنفيذ عمليات جبر الضرر. وفيه تتحدد وتناقش العمليات التي تستخدمها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لتنفيذ عمليات جبر الضرر ونواتجها.

1.1 ما هي عمليات جبر الضرر؟

عمليات جبر الضرر هي تدابير تهدف لمعالجة الأضرار التي لحقت بالضحايا. يمكن أن تكون هذه التدابير مادية حيث يُعرض على الضحايا شيء ملموس مثل (التعويضات أو الممتلكات) ويمكن أن تكون رمزية عن طريق عرض شيء غير ملموس (مثل الإقرار بالحقيقة أو تقديم الاعتذار) للضحايا بشكل يقدم قيمة ما. يمكن أن يقدم جبر الضرر للضحايا من الأفراد عن أضرار محددة قد لحقت بهم (مثل التعويض عن إصابات) و/أو يمكن القيام بها بصورة جماعية لمجتمع كامل قد لحق به ضرر بنيوي (مثل إعادة تشييد عيادة رعاية صحية تعرضت للقصف). وبالمثل يمكن أن يعرض الأفراد الذين تسببوا بأنفسهم في إلحاق الأذى بالضحايا تقديم جبر الضرر أو يمكن أن تقوم بها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بصورة جماعية لمن تضرروا بسبب جماعة ما.

تنص المبادئ الأساسية والتوجيهات المتعلقة بالحق في الانتصاف وجبر الضرر على 'جبر الضرر المناسب والفعال والسريع يرمي إلى تشجيع العدالة من خلال تدارك الانتهاكات الجسيمة للقوانين الدولية لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي'. يجب أن تتضمن عمليات جبر الضرر رد الحقوق ودفع التعويضات وإعادة التأهيل والإصلاح وتدابير الترضية وضمانات عدم التكرار.²

- يشمل رد الحقوق إعادة الضحية إلى الوضع الذي كانت لتكون فيه لو لم يحدث الضرر، والذي يمكن أن يتضمن 'استرجاع الحرية والتمتع بحقوق الإنسان والهوية والحياة الأسرية والجنسية والعودة إلى مكان إقامة الشخص واستعادة الوظائف وإرجاع الممتلكات'.
- وتشمل التعويضات تقديم الأموال إلى الضحايا في شكل مبلغ مقطوع أو مدفوعات دورية لتخفيف آثار الأذى الذي عانوا منه.

- ويشمل إعادة التأهيل والإصلاح تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية والطبية والقانونية التي يمكن أن تمكن الضحية من تحسين جودة حياتها وعيش حياة كريمة.
- تدافع تدابير الترضية علناً عن كرامة الضحايا وتوقف الآثار الضارة للانتهاكات. وتتضمن: الإقرار بالمسؤولية وتقديم الاعتذار العلني والتكريم والكشف عن الحقائق والتعافي وتعيين الهوية وإقامة الطقوس الجنائزية المناسبة لرفات المختفين والمفقودين ومحاسبة المسؤولين وإحياء ذكرى الضحايا.
- ضمانات عدم التكرار هي إصلاحات تشريعية وتنظيمية تهدف لإزالة الأسباب الجذرية للمخالفات. وقد تتضمن الضمانات الإصلاحات وتدريب أعضاء الجيش والشرطة على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإنشاء سلطة قضائية مستقلة وتعزيز آليات حل النزاعات وقواعد السلوك بحيث تتماشى مع المعايير الدولية.

ويُعتَمَد استخدام هذه الصور الخمس لعمليات جبر الضرر معاً ضمن نهج شامل لمعالجة مخالفات حقوق الإنسان الجسيمة والخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. فعلى سبيل المثال، دفع التعويضات كتصرف مادي يمكن أيضاً أن يحمل معنى رمزي إن تم قبول المبلغ على أنه اعتراف بالتصرف الخاطئ الذي جرى ارتكابه في حق الضحية. يمكن أن يعكس الاعتذار الجماعي الصادر عن إحدى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة آراء أفرادها ويقدم اعترافاً بمعاناة الضحايا. والضحايا الآخرون، على الرغم من هذا، قد يشعرون أن الاعتذار الجماعي لا يشكل إقراراً مناسباً بالأذى الذي عانوا منه بصورة شخصية ولا يصلحه بشكل ملائم. وقد يصل الأمر إلى أن يعارض بعض أعضاء الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة فكرة إصدار اعتذار باعتباره خيانة لما حاربوا من أجله وما مات رفاقهم لأجله. توجد مزايا وعيوب لعمليات جبر الضرر المادية والرمزية والفردية والجماعية. ولكل فوائده ومثالب لكنها معاً تهدف لتقديم أسلوب أكثر تكاملاً لتصحيح الضرر الواقع على الضحايا.



2.1 الموقف القانوني الدولي للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

تظل مسألة وجود التزام على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بالقيام بعمليات جبر الضرر لإصلاح الأضرار التي تسببت بها غير واضحة بموجب القانون الدولي.³ والصعوبة المبدئية هي تعريف النزاع الحادث والأطراف الفاعلة المنخرطة فيه.⁴ من الأمور الثابتة بموجب القانون الإنساني الدولي (IHL) أن أنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المتصلة بالنزاعات تنشأ عنها التزامات بخصوص النزاعات المسلحة غير الدولية بموجب المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف وبخاصة حين تكون هذه الجماعات منظمة ولها سيطرة على منطقة نفوذ بموجب البروتوكول الإضافي الثاني.⁵ ومع هذا يظل النقاش محتدمًا حول ما إن كانت هناك التزامات عليها تتعلق بحقوق الإنسان أم لا.⁶

بموجب القانون الإنساني الدولي والبروتوكول الإضافي الثاني من اتفاقيات جنيف بتاريخ 12 أغسطس/آب وما يتصل بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، يتوجب أن تكون للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة سيطرة على منطقة نفوذ وأن تكون منظمة تحت "قيادة مسؤولة" ما. المادة المشتركة 3، على النقيض من هذا، لديها حد أدنى من الاشتراطات حيث تتطلب فقط وجود قيادة منظمة وحدة كافية دون الحاجة للسيطرة على منطقة نفوذ.⁷ وتظل الحقيقة أنه، بالرغم مما سبق، قد أحدثت العديد من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أضرارًا في النزاعات المسلحة غير الدولية (مثل نزاع بين الدولة وجماعة مسلحة غير تابعة لها ضمن الولاية القضائية الإقليمية للدولة بدلاً عن النزاع الدولي المسلح بين دولتين) لم تتعدى عتبة الحد الخاص بالقانون الإنساني الدولي.⁸ وعلاوة على ما سبق، سكت القانون الإنساني الدولي بشأن العديد من الأسئلة الأكثر وجهة بخصوص جبر الضرر: ما هي المخالفات التي ينشأ عنها الحق في جبر الضرر بالنسبة للضحايا، وما إن كان هناك حق فردي أو جماعي لجبر الضرر أم لا، وما شكل آلية الإنفاذ الأكثر ملائمة وكيف قد ينطبق هذا على النزاعات المسلحة غير الدولية.⁹

وفي قوانين حقوق الإنسان، الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ليست طرفًا في اتفاقيات حقوق الإنسان. ومسؤوليتهم تسري فقط في الأحوال النادرة حيث تكون لهم سلطة على منطقة نفوذ.¹⁰ فعلى خلاف ضحايا المخالفات التي ترتكبها الدولة، لا يستطيع ضحايا الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من خلال آليات مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.¹¹ إلا أنه هناك هناك تزايد في قيام لجان تقصي الحقائق

والهيئات المماثلة التي تدعو الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لتنفيذ عمليات جبر الضرر الناتج عن المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان.¹²

بموجب قاعدة إسناد المسؤولية للدولة، يمكن أن تضطلع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بالتزامات معالجة انتهاكاتها في السابق إن نجحت في السيطرة على البلاد فبالأساس تصبح هذه مسؤولية الدولة.¹³ وعلى حين صيغت هذه القاعدة مع الأخذ في الحسبان القابلية للمساءلة،¹⁴ إلا أنه من غير المحتمل تضمين المواقف التي تشارك فيها الأجنحة السياسية للجماعات المتمردة في اتفاقات لتشارك السلطة أو تصل إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية.¹⁵ في القانون الجنائي الدولي يمكن أن يكون على قادة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مسؤولية جنائية فردية عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها المنظمة. ومع هذا، يظل هناك إجماع عن الاعتراف بالشخصية القانونية الجماعية للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.¹⁶

حتى وإن ركزنا على مخالفات الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة لاتفاقيات جنيف أو انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، تظل الكيفية التي يمكن عن طريقها استخلاص جبر الضرر منهم غير واضحة. يذكر مقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، بإجراءات موجزة أو تعسفاً "العجز الكبير غير المقبول" في الأطر القانونية الدولية لمحاسبة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.¹⁷ بينما قد يقدم القانون الجنائي الدولي حلاً محتملاً عن طريق التركيز على المسؤولية الفردية لمن تم إلقاء القبض عليهم،¹⁸ إلا أن تجربة المحكمة الجنائية الدولية حتى تاريخه تظهر أن هؤلاء الأفراد غالباً لا يملكون الموارد للقيام بجبر الضرر بأنفسهم.¹⁹ وهناك صعوبة إضافية تتمثل في أن العديد من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة محظورة أو يتم اعتبارها غير قانونية أو منظمات إرهابية بموجب القانون المحلي و/أو الدولي. وهذا يجعل هناك صعوبة متزايدة في أن تنخرط معهم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني للمضي قدماً في برامج جبر الضرر. وبعبارة أخرى، لا يقدم لنا القانون الكثير بالنسبة لتوضيح كيف يجب على الجماعات المسلحة أن تقوم بجبر الضرر ولماذا.

3.1 لماذا تقوم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بجبر الضرر؟

في غياب الواجبات القانونية لتوفير جبر الضرر بصورة محددة بوضوح، قد تختار الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة القيام بجبر الضرر لأسباب سياسية واجتماعية ومعنوية. قد تعكس الأسباب السياسية الأساس الأيديولوجي الخاص بالجماعة المنخرطة في النزاع المسلح و/أو عملية العدالة الانتقالية. وقد تعكس الأسباب المعنوية تصميم على تصحيح أخطاء الماضي عن طريق علاج ما تم إحداثه من جروح. وقد تتعلق الأسباب الاجتماعية بتعزيز تعايش سلمي مشترك بين المحاربين السابقين والضحايا في مجتمع ما بعد النزاع. هذه الدوافع قد تتقاطع فيما بينها،²⁰ لكنها تعطي نظرة متعمقة عن كيفية إشراك الجماعات المسلحة في عمليات جبر الضرر.

تقديم جبر الضرر للمدنيين يمكن أن يعزز من صورة الذات للجماعة المسلحة كمحاربين شرفاء. جماعات مسلحة غير تابعة للدولة مثل جيش التحرير الشعبي النيبالي²¹ والجيش الجمهوري الأيرلندي والمؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا قد قدموا تدابير لإعلان الحقيقة وتقديم الاعتذار عن المواقف التي عانى فيها المدنيون من الضرر خلافاً لقواعد السلوك المتبعة. وأثناء تحمل المسؤولية عن هذه الأضرار، فإن تقديم جبر الضرر يتيح للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إعادة تأطير الأذى الذي لحق بالمدنيين في مثل هذه الأحوال باعتباره "تجاوزات" أو "سوء تقدير" عسكري بدلاً من كونها انتهاكات متعمدة.²²

حتى أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد ترى الانخراط في عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك عمليات جبر الضرر، باعتباره مواصلة سياسية للنزاع المسلح السابق. وهذا الأمر صحيح خصوصاً حين تؤمن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أنها كانت تحارب من أجل إقامة مجتمع أكثر عدلاً ومساواة أو من أجل التحرر الوطني من مستعمر/محتل. أحد قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية أخبرنا أن عملية جبر الضرر هي "أداة أخرى لمواصلة الكفاح" من أجل تحسين المجتمع.²³ وبالمثل أخبرنا أحد المحاربين السابقين من غواتيمالا أنه "قد اعتدنا أن نكون رجال حرب عصابات فيما مضى والآن نحن نساعد الضحايا على التغلب على تبعات الحرب...إننا ما زلنا نحارب ونكافح هنا".²⁴

وهذا الاعتقاد قد يكون قوياً بصفة خاصة بين الأعضاء الأكبر في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الذين يهدفون لتحويل الجماعة إلى حزب سياسي.²⁵ فحمل الجماعة على المشاركة بصورة جماعية في عمليات العدالة الانتقالية مثل جبر الأضرار يمكن أن يبني دعماً سياسياً ويساعدهم على الاندماج في العملية الديمقراطية.

الأسباب المعنوية

تقديم جبر الأضرار يمكن أن يعكس رغبة الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة في "إصلاح" الأذى الذي تم إحداثه أثناء النزاع. يمكن أن تؤثر الأيديولوجية والثقافة والسياق السياسي جميعها على ما إن كانت الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة ستحاول التكفير عن أفعالها عقب النزاع المسلح. وهذا صحيح خصوصاً حين تكون الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة مدمجة بعمق ضمن مجتمعها وترغب في المحافظة على الصلات المجتمعية أثناء الانتقال من مرحلة الصراع المسلح.²⁶

يمكن كذلك أن يبعث الانخراط في جبر الأضرار على طمأننة الضحايا والمجتمع بصورة عامة أكثر أن الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة تعمل بالفعل لتحقيق السلام.²⁷ يعني الالتزام نحو السلام محاولة إصلاح العلاقات مع من تأذوا بسبب الجماعة حتى وإن كانت هذه العملية لا تريح الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة. كان هذا ملحوظاً بصفة خاصة في أيرلندا الشمالية بالنسبة لمن أخفاهم الجمهوريون. وكما جاء في إحدى المقابلات، "يوجد حافز كبير للجمهوريين أن يحاولوا إنهاء ذلك الأمر وأن يحاولوا تحديد أماكن جميع الجثث لأن أمر الناس المختفين يشكل بالنسبة لهم علامة سوداء كبيرة في تاريخهم".²⁸

الأسباب الاجتماعية

المشاركة في عمليات جبر الأضرار يمكن أيضًا أن يتيح للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المساهمة في إعادة التشكيل الاجتماعي للمجتمع عقب النزاع. فبينما قد يظل المحاربون السابقون مترددين في الاعتراف بالأخطاء القانونية أو المعنوية لتصرفاتهم في ضوء أيديولوجية الجماعة، إلا أنهم غالبًا مضطرون لتشارك مساحة مادية مع الضحايا. ويتطلب هذا منهم أن يشاركوا في التكلفة الإنسانية لما قاموا به من عنف.²⁹ إظهار الالتزام بإصلاح الأضرار التي تم التسبب فيها يمكن أن يوئد تماسك اجتماعي أكبر ويؤدي إلى تعايش مشترك أكثر سلمًا. ويمكن أن يساعد هذا على تقليل مشاعر الاستياء والتهديدات بالانتقام الموجهة ضد المحاربين السابقين.

يمكن أيضًا أن تصلح عمليات جبر الضرر الانقسامات داخل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بسبب الأذى الحادث داخل الجماعة والذي وقع أثناء النزاع. فعلى سبيل المثال، أنشأ المؤتمر الوطني الإفريقي لجان سكويبيا وموتسونياني للتحقيق في حالات سوء المعاملة والتعذيب التي حدثت ضد سجنائهم ومحتجزهم. وقد دفع هذا نيلسون مانديلا لقبول المسؤولية الجماعية عن هذه الأضرار بالنيابة عن القيادة واعتذر للضحايا.³⁰

4.1 كيف يمكن أن تقوم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بعمليات جبر الضرر؟

العمليات



هناك عمليات مختلفة من خلالها يمكن أن تحاول الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تصحيح الأذى الذي لحق بالمدينين وبمجتمعاتهم وبأعضائها بأنفسهم وبأعضاء المجموعات الأخرى:

1. **تقديم الخدمات للضحايا** - يمكن أن تقدم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة خدمات جبر الضرر مباشرة للمدنيين الذين ألحقت الجماعة بهم إصابات أو قتلهم أو لمن تمت مصادرة ممتلكاتهم. ويمكن أن يتم هذا عن طريق المحاكم التي تعمل داخل المناطق الواقعة تحت سلطتهم،³¹ أو يمكنهم ببساطة الاعتراف بحق الضحايا في طلب التصحيح ووافقوا على تقديم خدمات جبر الضرر لمن تأثروا بأعمال العنف التي قاموا بها.³²
2. **إقامة الدعاوى** يمكن أن تقيم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة دعاوى بالنيابة عن مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال، في جنوب السودان طلب أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة مبلغ 200,000 دولار أمريكي كتعويض من كينيا عن هبوط اثنين من الطيارين الكينيين في حادث في جنوب السودان مما أسفر عن مقتل سيدة محلية وعدد من المواشي.³³ ويمكن كذلك أن تكون إقامة الدعاوى جزء من مفاوضات السلام. قدمت الجماعات المتمردة في جمهورية إفريقيا الوسطى مجموعة من المطالب بالنيابة عن الضحايا والمجتمعات التي تأثرت، ومن بين ذلك السكن لمن جرى تشريدهم وإنشاء صندوق لتعويضات الضحايا.³⁴ لكن، كما ذكر أحد قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ليست "ملائكة حارسين" للشعوب المدنية.³⁵ فبدلاً من الدفاع عن جميع الضحايا، يمكنهم فقط أن يقيموا الدعاوى عن مجتمعهم أو مناصريهم.
3. **تقديم الدعم للقتلى/المصابين داخل الجماعة:** يمكن أن تقدم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الدعم لرفاق السلاح المصابين أو لعائلات رفاق السلاح الذين قتلوا في المعركة. فعلى سبيل المثال، طلب جيش الرب للمقاومة في أوغندا تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها هم أنفسهم أثناء مفاوضات جوبا للسلام.³⁶
4. **إصلاح الأضرار التي وقعت داخل الجماعة: الأذى داخل الجماعة** كما تتفاعل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مع الأذى الذي تم إلحاقه داخل الجماعة ضد أعضائها أنفسهم. ففي نيبال، أجرينا مقابلات مع عدد من الماويين السابقين الذين تحدثوا عن عقوبات جراء اعتداءات جنسية وقعت على أعضاء من الإناث وتقديم الدعم للضحايا.
5. **إصلاح الأضرار الحادثة بين المجموعات:** تحاول بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تصحيح الأذى الذي تم ارتكابه ضد جماعات مسلحة أخرى.³⁷ فعلى سبيل المثال قامت القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني بالتوقيع على اتفاق في العا 2010 للإقرار بالأضرار التي أحدثها كل منهم بالآخر وبمجتمعاتهم والاعتذار عن هذا الأمر. كما قُدمت التعويضات لبعض المدنيين.³⁸ في اليمن توجد ممارسة قوية لتسوية حالات القتل عبر لجان التسوية والصلح بين القبائل عن العنف الذي يحدث بين القبائل المسلحة.³⁹

وقد التزمت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أيضًا بعمليات جبر الضرر كجزء من عدد من اتفاقيات السلام المتنوعة كاستجابة لتوصيات لجان تقصي الحقائق وللإمتثال لأوامر المحاكم الجنائية الخاصة مثل الولاية القضائية للسلم في كولومبيا. وبهذا نكون قد رأينا الجماعات المسلحة تلتزم بمجموعة من تدابير جبر الضرر بموجب اتفاقات السلام من بينها: تعويض الضحايا،⁴⁰ والمساعدة على استعادة المفقودين،⁴¹ وإعادة الممتلكات لملاكها الشرعيين،⁴² والمساهمة في صندوق ائتماني لتأهيل الضحايا،⁴³ ورد الأراضي والممتلكات،⁴⁴ وعودة من نزحوا،⁴⁵ وتدابير الترضية وضمانات عدم التكرار.⁴⁶

النتائج



1. **رد الحقوق:** لقد سعت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى استعادة الوضع الذي كانت عليه الضحايا قبل وقوع الأذى عن طريق، على سبيل المثال، إعادة الممتلكات المسروقة لملاكها الشرعيين. مثل انخراط محاربين تيمور ليشتي السابقين في "أعمال المصالحة" الرمزية، التي تضمنت إعادة الممتلكات المسروقة.⁴⁷
2. **التعويضات:** على الرغم من وجود صعوبات لوجيستية وإجرائية وقانونية تتعلق باستعادة الأصول غير القانونية للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فقد أبدت بعض هذه الجماعات استعدادًا للمساهمة المالية في صناديق تمويل الضحايا. على سبيل المثال، وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية بموجب اتفاق السلام 2016 على التخلي عن ما يزيد عن 300 مليون دولار أمريكي من الأصول كمساهمة في عمليات جبر الضرر. ولكن، بعد مضي أربع سنوات كانت قد تخلت فقط عن 12.9 مليون دولار أمريكي مستشهدة بسوء نية الحكومة في التعامل مع العنف المستمر والذي حدث في الماضي ضد المحاربين السابقين الذين تم تسريحهم.⁴⁸
3. **إعادة التأهيل:** في شمال أوغندا، المقاتلون السابقون في جيش الرب للمقاومة الذين تعرضوا للاختطاف أو أجبروا على القتال أو حمل البضائع أو تم استعبادهم جنسيًا، يديرون مشاريع مجتمعية لدعم "الفتيات الأمهات" الأخريات عبر خدمات المشورة والتعليم ورعاية الأطفال ويسعون للمصالحة مع مجتمعاتهم.⁴⁹
4. **الترضية:** لقد ألفت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بيانات مهمة للضحايا تقر فيها بمسؤوليتها عن الأذى الذي حدث في السابق وتوضح حقائق معينة حول إحداث هذه الأضرار وفي بعض الحالات، تعرب عن ندمها عليها. في أيرلندا الشمالية، قد أجرى الجمهوريون والموالون للحكومة تحقيقات داخلية في الجرائم للتوصل للحقائق وتوضيحها. وقد نتج عن هذه التحقيقات في بعض الحالات تقديم الاعتذارات خصوصًا لأولئك الذين تم اعتبارهم وشاة بطريق الخطأ.⁵⁰ أهمية الإقرار بالمسؤولية وتقديم الحقيقة للضحايا أشار إليها أحد قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذي قال لنا: "أعتقد أنه من المهم للغاية أننا قد أجرينا تلك المحادثات حيث أخبرنا الناس، انظروا، لقد قمنا بهذا الأمر بهذه الطريقة ولهذا

السبب. [...] أولاً، الحقيقة ستكون معروفة. وسيعرف الناس الحقيقة حول ما قامت به القوات المسلحة الثورية الكولومبية.⁵¹

5. **عدم التكرار:** وقد استخدمت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة عمليات جبر الضرر أيضًا كي تخبر المجتمع أنها مصممة على منع تكرار حدوث الأضرار التي وقعت في الماضي. وغالبًا يتم تأطير هذا من ناحية استخدام تجاربها السابقة لمساعدة الأجيال اللاحقة كي تتجنب تجدد النزاع المسلح. احتج أحد القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية بأن: "عليك أن تخبر المجتمع أنه "انظر لقد انتهى النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وهم يطلبون الصفح". [...] أعتقد أن هذا هو أولى تدابير جبر الضرر وأن هذا النوع من التصرفات هو ما سينتهي بنا المطاف للقيام به كصورة من صور جبر الضرر، خصوصًا فيما يتعلق بالمستقبل، مع الأجيال الجديدة، لأن الأمر يتعلق بامتلاك القدرة على إخبارهم بأنه انظروا، نحن نقر بارتكابنا بعض الأخطاء ونحن نقر بالنزاع ونقوم بكذا وكذا لتغييره."⁵²

وفي سياق مناقشاتنا، أظهرت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فهمًا واسعًا لعمليات جبر الضرر. والعديد اعتبر عمليات جبر الضرر شيئًا ينبغي تقديمه بصورة جماعية للمجتمعات التي تأثرت بالعنف بدلًا من أفراد الضحايا وحدهم. على سبيل المثال، تم اقتراح وجوب أن تكون أية عقوبات يتم فرضها على المقاتلين السابقين بموجب برامج جبر الضرر "بناءة" وأن تكون مبنية على تحسين أحوال المجتمع ككل:

إلقاء شخص ما في السجن ليس أمرًا بناءً... نحن نتحدث عن العقوبات البناءة، ونخصص الأمر على هذا النحو، أنت يا أخي، يا من تركت مسؤولًا عن هذا النشاط والقيام بهذا الجزء أو عن اختفاء شيء ما لمدة ستة شهور أن تعمل مع هذا المجتمع، أنت يا من تعمل معلمًا، يا من تملك معرفة ما، إذن قم بالتدريس في تلك المدرسة لمدة ست شهور خلال العام... نحن نرى الأمر على هذا النحو، وخلافًا لهذا فإن أحكام السجن غير مفيدة. أحكام السجن لن تبني أي شيء.⁵³

حتى أنه تم اقتراح أن عمليات جبر الضرر قد تقدم فرصة مفيدة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كي تتفكر في مسؤولياتها عن الأضرار البيئية:

فيما يتعلق بجبر الأضرار، ... حاولنا أن نضع هذا الأمر في إطار أن هذا ليس بخصوص النظر إلى ضحايا بعينهم، الضحايا من البشر، لكن فلننظر إلى البيئة باعتبارها موضوع جبر الضرر معهم، لأنهم قد... أعني يقومون بتفجير خط الأنابيب، وقد أحدثوا مثل هذا القدر الكبير من الأضرار البيئية، التي لم تتم مسألتهم عنها. وفكرت أن هذا نوعًا ما فرصة لحفظ ماء الوجه ومعالجة الأضرار التي سببها دون الاضطرار لتقديمهم إلى أشخاص بعينهم قد يقولون، هل تدري، أنت مذنب بإحداث هذا الضرر لي."⁵⁴

كما قد أطلعنا من أجريت المقابلات معهم على إيمانهم بأنه ينبغي أن تعترف عمليات جبر الضرر "بالمسؤوليات الجماعية"، لكن أيضًا بالمسؤوليات الفردية.⁵⁵ ويعكس هذا الأمر أن إشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر يحتاج أن يتضمن المدخلات الفردية للمقاتلين السابقين الذين كانوا مسؤولين بصفة شخصية عن أضرار بعينها. فمن شأن هؤلاء المقاتلين السابقين أن يعملوا سويًا مع الآخرين لإصلاح الأضرار التي لحقت بالضحايا والمجتمعات والبيئة. تتطلب عمليات جبر الضرر أن يُحاسب من كانوا مسؤولين عن أفعالهم وأن يقدموا الاعتذار لمن تأثر بهذه الأفعال.

2. قيمة العدالة الإصلاحية في المراحل الانتقالية عقب النزاع

في هذا القسم نبين باختصار مفهوم العدالة الإصلاحية ونستكشف قيمته المحتملة في المراحل الانتقالية عقب النزاع. على الرغم من نشأته من الجهور الرامية لمعالجة الجرائم والتصرفات المعادية للمجتمع في الديمقراطيات "المستقرة"، إلا أن هناك تزايد في تطبيق العدالة الإصلاحية على سياقات متنوعة للعدالة الانتقالية.

1.2 ما هي العدالة الإصلاحية؟

تقدم العدالة الإصلاحية أسلوبًا مختلف لفهم الجرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو التصرفات المعادية للمجتمع. فهي تنظر إلى هذه الأفعال بدرجة أقل كخرق للقانون وجريمة ضد الدولة وبدرجة أكبر كتصرف "ينتج عنه أذى" يتضمن ثلاث أطراف معنية هم المعتدي والضحية والمجتمع.⁵⁶ فعلى النقيض من العدالة العقابية، تنقل العدالة الإصلاحية التركيز بعيدًا عن عقاب المعتدي نحو مسؤوليته عن محاولة إصلاح الضرر الذي لحق بكل من الضحايا والمجتمعات. وتوسع أيضًا لمحاسبة المعتدين بطرق أخرى غير العقوبة، بينما تقدم لهم في نفس الوقت مسار لإعادة إدماجهم مرة أخرى في المجتمع بمجرد أن تتم معالجة مسؤولياتهم عن الإصلاح.⁵⁷

عادةً تتضمن ممارسة العدالة الإصلاحية الجمع بين جميع الأطراف التي تأثرت بجريمة محددة من أجل الوصول لتسوية جماعية بخصوص كيفية التعامل مع آثار الجريمة.⁵⁸ تتضمن عمليات العدالة الإصلاحية: الوساطة بين الضحية والمعتدي والوساطة المجتمعية ومداولات الجماعة الأسرية وتقنيات أخرى مصممة لمعالجة الأضرار وتسهيل "تقديم الاعتذارات" واستعادة العلاقات بين الأطراف المعنية.⁵⁹ كما أن للعدالة الإصلاحية بعد هيكل يهدف إلى تحويل العلاقات الإنسانية والمجتمع عمومًا،⁶⁰ عبر التشجيع على التزام مجتمعي أوسع بحقوق الإنسان واللاعنف والعدالة الاجتماعية.⁶¹

2.2 العدالة الإصلاحية والمرحلة الانتقالية عقب النزاع

لقد تم تطبيق العدالة الإصلاحية بصورة متزايدة على العدالة الانتقالية في البلدان التي خرجت لتوها من النزاع في سياقات متنوعة تنوعًا كبيرًا مثل جزر سليمان وتيمور ليشتي وباكستان.⁶² في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري، تم تأطير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بصراحة باعتبارها أداة للعدالة الإصلاحية مصممة لتعزيز المصالحة.⁶³ كما يتضمن اتفاق السلام 2016 في كولومبيا

عناصر من العدالة الإصلاحية (مثل لجنة تقصي الحقائق وبرامج جبر الضرر) كذلك كطريقة لترشيد الأحكام المخففة الصاردة بحق من اعترفوا بارتكابهم جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان والمساهمة في كشف الحقيقة وجبر الضرر.⁶⁴ وفي أيرلندا الشمالية، عقب وقف إطلاق النار بين الجيش الجمهوري الأيرلندي والموالين للحكومة في أواسط عام 1990، قد لعبت مشروعات العدالة الإصلاحية (وفي العديد من الأحوال كان يعمل بها المقاتلون السابقون) دورًا مركزيًا في استبدال عنف العقوبات شبه العسكرية وتحسين العلاقات بين المجتمعات الجمهورية المعروفة بالسخط من الناحية التاريخية ودائرة الشرطة الخاضعة التي خضعت للإصلاح.⁶⁵ وبالمثل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد تم اقتراح العدالة الإصلاحية باعتبارها أنسب إطار عمل لمعالجة احتياجات الأطفال الجنود السابقين وتشجيع المصالحة مع الضحايا والمجتمعات التي لحقها الأذى بسبب أفعالهم في الماضي.⁶⁶

تأييد عمليات جبر الضرر العملية المؤطرة كشكل مختلف من أشكال العدالة الإصلاحية كما يتضح من عملنا الميداني. تحدث أحد الأشخاص الكولومبيين الذين أجريت معهم المقابلات عن الحاجة للتعامل مع جبر الضرر "بمنطق بديل ومختلف وجديد لفهم العدالة والعدالة العقابية والعدالة الإصلاحية... ضمن منطق المصالحة."⁶⁷ وبالمثل، أشار أحد المراقبين البيروفيين إلى أهمية عمليات الحوار التي تركز على نهج العدالة الإصلاحية: "إن أول ما يجب عمله للضحايا، وللدولة في العموم، هو فتح مساحات للحوار وخلق فرص للمناظرات ولتغيير الآراء والاعتراف بالأخطاء وتقديم الاعتذارات بطريقة شديدة الصدق والانفتاح."⁶⁸

وبصورة أكثر عمومية، نوقشت أيضًا العدالة الإصلاحية في عملنا الميداني باعتبارها مصدر لتكوين "البصيرة" - وهي ما أشار إليه سمبسون وآخرون باعتباره أسلوب أكثر "شمولية" لفهم الأسباب الهيكلية للعنف ولكن أيضًا ما الذي يجب عمله حتى "نتعامل مع الأسباب الكامنة وراء النزاع وخبرات الظلم المتنوعة التي تمت معاشتها."⁶⁹ العدالة الإصلاحية ليست مجرد تركيز على الجهود المبذولة لإصلاح الأضرار الفردية بين الضحايا والمقاتلين السابقين. فهي تمتلك مكون تحويلي صريح يتوافق بشدة مع الفهم الموسع لعمليات جبر الضرر الذي تعكسه أبحاثنا. فمثلًا، وكما أخبرنا أحد المقاتلين البيروفيين السابقين:

لا تتطلب عمليات جبر الضرر إصلاح الحق في الحياة وفي الصحة وفي التعليم وفي الإدماج وفي عدم الإقصاء فقط، من بين العديد من النواحي الأخرى، الحقوق الأساسية للشخص التي انتهكتها الدولة بصورة منهجية ودائمة. لقد عايش الناس عنف اجتماعي مستمر وعنفي سياسي مستمر، يكون موجهاً في بعض الأحيان تجاه الدولة وكذلك تجاه الجماعات المسلحة لذا يمكننا فقط إصلاح ناحية واحدة من نواحي النزاع - وهي الأفعال المسلحة - هذا ليس السياق الكامل لعمليات جبر الضرر. لا يحتاج الناس فقط لإصلاح الطرق والأعمدة وقاعات الدراسة، ما نحتاجه فقط هو أن يكون هناك احترام لحالتهم الإنسانية، مثل جميع البشر، أن يعيشوا بكرامة وأن ينموا ويتطوروا.

خلاصة القول، إن العدالة الإصلاحية بالتالي هي إطار نظري رئيسي للسياسات العامة لمعالجة الأضرار التي حدثت في الماضي في المجتمعات التي خرجت لتوها من النزاع. وبشكل أكثر تحديداً، عمليات جبر الضرر هي عنصر هام في عملية "استعادة" الأفراد والجماعات والمجتمعات التي تأثرت بعمق بأعمال العنف التي حدثت في الماضي وتغيير الأسباب الكامنة للعنف.

3. الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة واحتياجات الضحايا

في هذا الجزء من الدليل، نأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين عمليات جبر الضرر والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والضحايا. وللقيام بهذا، نستكشف ونقدم التوصيات بشأن المجالات الثلاث التالية: قيمة عمليات جبر الضرر بالنسبة للضحايا، واحتياجات الضحايا المادية والرمزية وما إن كان الضحايا سيقبلون عمليات جبر الضرر من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. عمل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على إشراك الضحايا في عمليات جبر الضرر يعد مكون رئيسي لضمان أن تكون هذه التدابير متفق عليها كتدابير مناسبة وكافية لتلبية احتياجات الضحايا. قد تتطلب هذه المشاركة وقتاً أو أن تتم عبر محاورين موثوقين لتسهيل النواتج الترميمية مثل استعادة رفات النازحين أو عودتهم إلى منازلهم. تحتاج هذه المواجهة مع الضحايا أو الجماعات المسلحة أو المقاتلين السابقين وربما المحاورين لإدراك مصالح الضحايا وديناميات القوة عند الانخراط مع الجماعات المسلحة ودورهم في تحمل مسؤولية فعلية عن إصلاح الأخطاء الناجمة عن أفعالهم في الماضي.

1.3 ما هي قيمة عمليات جبر الضرر بالنسبة للضحايا؟

مدى كون بعض عمليات العدالة الانتقالية "تركز على الضحية" حقيقةً هو مثار جدل بين الأكاديميين وصانعي السياسات والممارسين. وفي بعض الحالات، رأى البعض أن هذه العمليات مدفوعة في المقام الأول بأولويات الوضع ما بعد النزاع بدلاً من الضحايا الذين عانوا من الأضرار والأذى. لكن عمليات جبر الضرر، مع هذا، يشار إليها على أنها أكثر الالتزامات الملموسة نحو معالجة الأضرار التي تكبدها الضحايا نتيجة للنزاع. وبالتالي، تكون الحالة المثلى هي وجوب التشاور بشأن عمليات جبر الضرر مع الضحايا ومشاركتهم فيها وعزمهم عليها. وبسبب دور المقاتلين السابقين، فإن مشاركتهم المباشرة في عمليات جبر الضرر يمكن أن تساعد هؤلاء الفاعلين على تحمل مسؤولية أشمل عن الأضرار التي تسببوا فيها وفهم الحاجة لتعويض ضحاياهم وإصلاح أوضاعهم.⁷⁰ ويتطلب هذا من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن تنخرط مع الضحايا للوقوف على احتياجاتهم المحددة وكيف يمكن للمقاتلين السابقين أن يعالجوها. أحد القادة السابقين في جيش التحرير الوطني أدرك أهمية التشاور مع الضحايا والاستماع لهم:

من المهم بالنسبة للضحايا أن يبادروا ويتحدثوا عما عانوه أثناء الحرب حتى تستطيع الجهات الفاعلة المختلفة تحمل مسؤولياتها إزاء ما حدث. وفيما يتصل بذلك، من المهم بالنسبة لهم أن يتم تعويض هؤلاء الضحايا مادياً ومعنوياً وحتى بيئياً.⁷¹

وقد ذهب أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى نفس الرأي قائلاً، "ننظر إلى عمليات جبر الضرر على أنها اتفاق يتم التوصل له مع من كانوا ضحايا لجرائم جنائية ومن هؤلاء المجموعة تولد الكيفية التي يرغبون أن يتم تعويضهم من خلالها."⁷²

لكن، لن يكون جميع الضحايا قادرين أو راغبين في الانخراط مع المقاتلين السابقين على هذا النحو. قد يمنع الخوف والصدمة والغضب والشك ورفض التسويات السياسية أثناء اتفاقات السلام الضحايا من الانخراط مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.⁷³ كما أنه لا توجد أي ضمانات لقبول الضحايا لعمليات جبر الضرر التي قد تقدمها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وقد أوضحت تعليقات أحد الضحايا من أيرلندا الشمالية الذي قال، "إن جاء أحدهم إلى بهذا العرض، فلن أقبله منهم. لا أعتقد أنهم سيكونوا صادقين." التشكيك الطبيعي الذي قد يكون لدى الضحايا حول دوافع المقاتلين السابقين المشاركين في عمليات جبر الضرر.⁷⁴ وبالمثل، رأت امرأة كان زوجها قد اختفى في نيبال أنه وإن كان الاعتذار وتقديم المعلومات حول مكان دفن زوجها محل ترحيب إلا أنها لن تكون مناسبة كصورة من صور المحاسبة:

يمكننا بصفة شخصية أن نسامح إن بادر ذلك الشخص بإخبارنا عن مكان وجود الجثة، لكننا لا نستطيع أن ندعم منحه العفو. لا يمكن السماح بالعفو لمجرد إخبارنا بمكان الجثة لأننا قد عانينا لوقت طويل، والآن إن بادرنا بالاعتذار وإخبارنا بمكان الجثة، فلن يكون هذا كافياً.⁷⁵

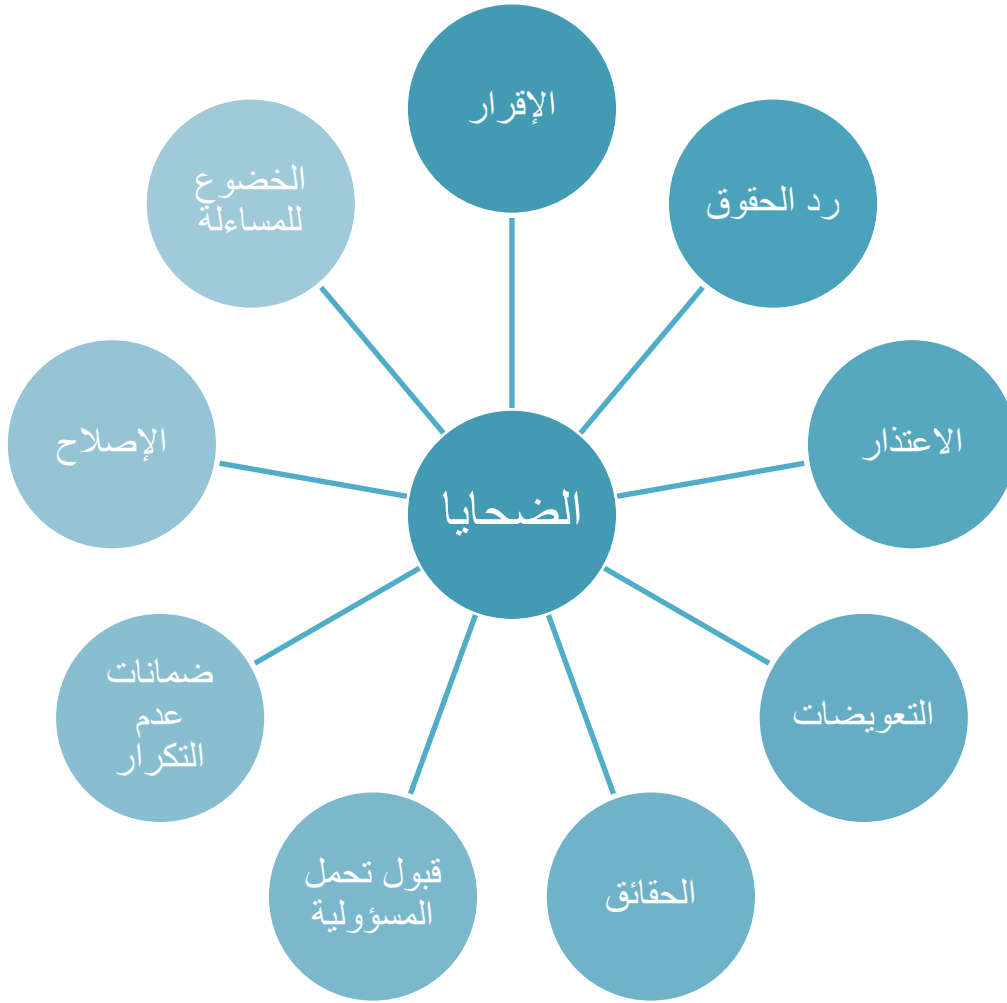
وقد يشعر الضحايا أيضاً أن عمليات جبر الضرر تتم عليهم، لا من أجلهم، مما يتركهم مترددين بصدد المشاركة في عملية لم يكن لهم فيها رأي أو قوة.⁷⁶ وهذا يبرز مرة أخرى أهمية إشراك الضحايا في تصميم عمليات جبر الضرر وتنفيذها. أحد السمات المبتكرة للمفاوضات السياسية المطولة بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية وحكومة كولومبيا في هافانا، كوبا (2012-2016) كانت اشتراك الضحايا. أثناء هذه المفاوضات سافر وفد عن الضحايا جواً إلى هافانا في عام 2014 "لتقديم مقترحاتهم وتوقعاتهم حول بناء السلام وتلبية حقوق الضحايا."⁷⁷ المواجهات المشابهة لهذه لها تأثير عميق على المفاوضات السياسية،⁷⁸ حيث يوجه المتفاوضون تركيزهم إلى التوصل لتدابير تلي احتياجات الضحايا.⁷⁹ اقترح أحد الأشخاص العاملين في صنع السلام الدولي الذي أجريت معه مقابلة ان هذا الأمر له تأثير كذلك على المستوى المؤسسي والإنساني بين المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية:

أعتقد أن بعض المشاركة التي قاموا بها [يعني القوات المسلحة الثورية الكولومبية] مع الضحايا في هافانا كانت خبرة تعليمية لهم. وأعتقد أنها غيرتهم كما غيرت الناس. لذا، بينما في البداية، ربما كانت المشاركة مع الضحايا بغرض تعزيز مصداقيتهم السياسية، وبناء حزبهم السياسي وما إلى ذلك، إلا أنها تجاوزت هذا الأمر لما هو أبعد. وبالقطع، أشعر أثناء الحديث مع أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية بصفة فردية أن هناك تقدير لمدى الألم الذي عاناه الناس واعتراف بمساهمتهم في إحدائه.⁸⁰

2.3 ما الذي يريده الضحايا؟

يجب أن تلي عمليات جبر الضرر الاحتياجات المادية والرمزية اليومية للضحايا. لكن، سيكون للضحايا المختلفين احتياجات مختلفة ووجهات نظر مختلفة حول جبر الضرر الملائم بالنسبة لهم. يجب أن تأخذ عمليات جبر الضرر بعين الاعتبار عوامل مثل الضرر الذي وقع والنوع الجنسي والإعاقة والعمر والموقع والخلفية من حيث الانتماء للشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، قد يطلب ضحايا العنف الذي قامت به الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تصحيح للأوضاع في صورة تعويضات أو خدمات صحية لإعادة التأهيل إن كانوا قد أصيبوا بإصابات خطيرة.⁸¹ وفي حالات أخرى، قد يطلب الضحايا من النازحين استعادة ممتلكاتهم والحصول على تأكيدات إضافية على إمكانية عودتهم للعيش هناك بأمان. وربما يظل الآخرون يطلبون معلومات حول مصير أحبائهم المفقودين.

نناقش أدناه الاحتياجات المتنوعة للضحايا التي ظهرت أثناء عملنا الميداني: **رد الحقوق، والإصلاح، وقبول تحمل المسؤولية، والخضوع للمساءلة، وكشف الحقائق، والتعويضات، والإقرار، والاعتذار، وضمانات عدم التكرار.**



رد الحقوق والإصلاح

تمت الإشارة أثناء عملنا الميداني إلى أهمية استعادة حقوق الملكية للضحايا النازحين والمحرومين من ممتلكاتهم. ويتضمن هذا السماح للنازحين بالعودة إلى ممتلكاتهم والتمتع بحقوق ملكيتهم لها بدون أي استمرار للتهديدات من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. أحد المراقبين الكولومبيين صاغ المسألة على النحو التالي:

على جميع الفاعلين المسلحين مسؤولية نحو الضحايا فيما يتعلق بالحقيقة والعدالة وحتى عمليات جبر الضرر فيما يتعلق، على سبيل المثال، بما إن كنت قد استوليت على أراضي، فإن جزء من عمليات جبر الضرر هو رد هذه الأراضي لأصحابها. حقيقة أن الأراضي مملوكة لي بالاسم أو أن لي تابع ينوب عني أو ثلاث أفراد شبه عسكريين أو أن عائلتي بأكملها على اتصال مباشر بجهات شبه عسكرية، فيجب الحصول عليهم كجزء من آليات عمليات جبر الضرر. وهذا بغض النظر عما إن كنت سأعود لهذه الأراضي أم لا، لأنها ممتلكاتك وأنا قد نزعته منك.⁸²

وبالنسبة لبعض الضحايا، مثلت عمليات جبر الضرر أيضًا فرصة للمقاتلين السابقين كي يصلحوا العلاقات المتضررة مع المجتمع المحلي الأوسع. وبصفة خاصة في كولومبيا، شوهد هذا الأمر من خلال انخراط المقاتلين السابقين في العمليات الجماعية لجبر الضرر مثل برامج إزالة الألغام وإعادة بناء البنية التحتية في المجتمعات المحلية التي تأثرت بالنزاع. فعلى سبيل المثال، أخبرنا أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن إحدى الحالات حيث:

بعض أفراد عائلة [ضحايا كانوا قد قتلوا أثناء احتجاز القوات المسلحة الثورية الكولومبية لهم] قالوا، نرغب في أن تبني القوات المسلحة الثورية الكولومبية مدرسة مهمة جدًا في البلديتين اللتين تم احتجاز الضحايا فيهما وخطفهما وتكون هذه المدرسة لخدمة الأطفال في هاتين البلديتين. وأعتقد أن هذا المشروع ممكن وقابل للتنفيذ.⁸³

وحتى أن أحد الأعضاء السابقين في المجموعة الكولومبية إم-19 لحرب العصابات اقترح أن مثل هذه الاتفاقات لجبر الضرر يمكن أن تساعد على أن يتم قبول المقاتلين السابقين بصورة أكبر في المجتمع عقب انتهاء النزاع:

حيث تشاهد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية يبنون الطرق أو يشقون قنوات المياه أو يقومون بأعمال الزراعة، لكن هذا ليس فقط من أجلهم، بل في الحقيقة هذا الأمر يتم من أجل الناس أيضًا. وهذا أمر مهم للغاية... أعني، ليس الأمر بصدد معازل للأقليات... أو من بأنه إن رأى الناس الفوائد فسيكون هناك أيضًا قدر أقل من الوصم والتحيزات والمخاوف إلى جانب أنهم لم يعودوا مسلحين، وهذا الأمر هو ما لا يراه الناس هنا أحيانًا فإن تكون أحد محاربي العصابات أمر وأن تكون محارب عصابات سابق أمر مختلف تمام الاختلاف. فأنت إن أقيمت سلاحك وشرعت في العمل في المجتمع المحلي، لن تضطر للشعور بالخوف على هذا النحو ثانية.⁸⁴

قبول تحمل المسؤولية والخضوع للمساءلة

كما اقترح الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن عمليات جبر الضرر مثلت فرصة للمقاتلين السابقين كي يقبلوا تحمل المسؤولية عن الأضرار التي سببها للضحايا. وقد خلق تحمل المقاتلين السابقين للمسؤولية عن أفعالهم في حضور ضحاياهم شعورًا ما بالخضوع للمساءلة. وقد وضح هذا الأمر أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات حين قال:

هل توجد عقوبة أكبر من أن يقف طفل، هو ابن لأحد الضحايا، بسبب من ماتوا هناك، ولأن هذا الصغير تسممت أفكاره بفعل ما أخبره به أقاربه وذووه، أن هؤلاء هم القتلة، فيقف هذا الصبي الصغير أمام كاتاتومبو [القائد بابلو في القوات المسلحة الثورية الكولومبية]، و[يقول] أنت قاتل، أنت قتلت أبي. هذا الأمر يولد الشعور بالخزي والعار بالفعل يا أخي، هنا لا أبدأ في شرح الأمر للصبي، لأنه لا يفهم كيف هي الحرب وكيف تكون ديناميات المجابهات في المجتمع المحلي. لكن لأتحمل المرور بهذا الموقف يجب أن أبدأ في الشعور بالشفقة، بالنسبة لي يبدأ الأمر بالفعل بشعوري بالشفقة على حالي وعلى وقوفي في هذا الموقف المتواضع لأخبرك أنني هنا كي أواجه آثار ما ألحقناه بك من ضرر يا أخي، فأنت تأثرت بهذا وأبدأ في تبادل الحوار معه وتوضيح المسألة له، أن دعنا نعيد بناء العلاقات الأخوية المتناغمة بيننا نحن الاثنين. دعنا نعيد بناء ما تضرر في السابق.⁸⁵

وقد أصبح قبول تحمل المسؤولية أمرًا ملحًا في أوغندا كذلك، حيث أخبرنا أحد المراقبين أنه:

إن نظرنا إلى حالة جيش الرب للمقاومة فلو أردنا إقامة العدالة، سيكون على الجناة أن يبادروا ويقولوا الحقائق بأمانة ويقروا بأنهم كانوا مسؤولين ويقولون إننا مسؤولون عن الفظائع التي حدثت هنا. كان المسؤول عنها جيش الرب للمقاومة أو الحكومة أو أي شخص آخر ثم يجب أن يقود هذا للمصالحة ويقولوا "نعم لقد آذيناكم." ثم يقول الناس أيضًا، "نعم لقد آذيتونا لكن علينا أن نمضي قدمًا."⁸⁶

وعلى كل حال، تحدث أحد الأشخاص الآخرين من أوغندا ممن أجريت معهم المقابلات عن الأهمية الثقافية لتحمل المسؤولية الجماعية عن الأضرار التي تسبب فيها المقاتلون السابقون. وقد حول هذا عملية جبر الضرر من أن تكون بين الضحية والمقاتل السابق لأن تكون بين عشيرة الضحية وعشيرة المقاتل السابق. وشرحًا لهذا الأمر، أخبرونا أنه:

إن قمت بارتكاب إحدى الفظائع، لا يمكنني ببساطة أن أحرر شيئًا بمبلغ ما. لا. ولا حتى ثقافتنا تسمح بهذا... بغض النظر عن حجم الأموال التي أمتلكها، لا يمكنني فقط ببساطة أن أخرج دفتر الشيكات وأقول كم؟، كم تريد من المال؟ ثم أحرر شيك. لن يكون هذا مقبولاً. ما يمكن قبوله هو أنه على عشيرتي أن تجلس... يمكنني أن أساهم، لكن سيتوجب على جميع أفراد عشيرتي أن يأتوا لأنه يجب أن يستشعر الناس الأمر... يجب أن يدفع الجميع الثمن من أموالهم الخاصة، إن أردنا الدقة.⁸⁷

في أوغندا، بالطبع، يعكس هذا النهج شعائر أكثر اتساعًا لإعادة الإدماج مثل طقوس ماتو أبوت المتجذرة في الثقافة والتقاليد المحلية:

ولمن سيبادروا بعد هذا، نطالب أن ينفذوا عمليات جبر الضرر من خلال الطقوس لأنه وبينما هم يجلسون [هكذا وردت] فإننا نؤمن أنهم قاموا بأمور سيئة كالقتل والسرقه وهي أمور كريمة في منطقة أتشولي لذا فعمليات جبر الضرر ضرورية بنفس القدر كممارسة الطقوس.⁸⁸

وبالنسبة للضحايا الآخرين، مع هذا، لا يمكن تحقيق الخضوع للمساءلة إلا من خلال العمليات العقابية للعدالة الجنائية. وكما أشار أحد الأشخاص الغواتيماليين ممن أجريت معهم المقابلات:

إنهم على دراية وعلم تام بأن البحث عن سبل العدالة هو أحد تدابير جبر الضرر التي يطلبونها وأن يجري البحث عن هؤلاء المسؤولين عن الجرائم ومحاكمتهم. إنها ليست فقط الخدمات الاقتصادية والأساسية لكن أيضًا أن تتم محاكمة هؤلاء المسؤولين عن الجرائم وإدانتهم بناءً على ما تسفر عنه عمليات التحقيقات. هم يعلمون تمام العلم أن هناك آليات للتحقيق وإصدار الأحكام على الشخص المسؤول لأن هذا جزء من العمل الذي كنا قد بدأناه منذ سنوات عديدة الآن مع العائلات في حالة ريو نيغرو.⁸⁹

كشف الحقائق

يُعتقد أن الحقيقة في حد ذاتها هي إحدى صور جبر الضرر. وقد اقترح علاوة على ذلك أن الحقيقة هي شرط أولي لقبول "التزام الإصلاح" الذي يركز عليه أي فهم لعمليات جبر الضرر.⁹⁰ إن كانت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة غير مستعدة للانخراط في عملية مجدية للكشف عن الحقائق فإنه من غير المحتمل أن يثق الضحايا في صدق التزام هذه الجماعات بإصلاح الأضرار التي تسببت فيها. حتى وإن كانوا غير قادرين على تقديم الكثير للضحايا عبر عمليات جبر الضرر المادية، يمكن للمقاتلين السابقين على الأقل أن يساهموا في الكشف عن الحقائق. كما علق أحد المراقبين من بيرو على هذا الأمر:

في حالة منظمة سينديرو أو حركة توباك أمارو الثورية، فهم ليسوا في وضع يسمح لهم بتنفيذ عمليات جبر الضرر المادية. لكن أعتقد بالفعل أنه يمكنهم تنفيذ عمليات جبر الضرر المعنوية - نقل الخبرات وإدراك الأخطاء وتوضيح الأفعال السابقة. وأعتقد أن هذا هو نوع العمل الذي يمكنهم المساهمة فيه.⁹¹

ربط أحد الضحايا الذين تحدثنا معهم بين كشف الحقائق وعمليات جبر الضرر. فقد أخبرتنا إحدى النساء التي أصيب زوجها إصابة بالغة في أحد التفجيرات التي قام بها الجيش الجمهوري الأيرلندي أن وجهة نظرها بخصوص عمليات جبر الضرر كانت كما يلي،

نود أن نعرف من قام بالتفجير. الآن، نحن لا نريد أي شيء، فقط نود معرفة من المتسبب. لا أرغب في صدور أي أحكام بالإدانة أو أي شيء آخر لأنه، في الواقع، ما الفائدة؟ وعليهم أن يحاولوا العيش مع ما اقترفوه، لكنني أرغب في معرفة من قام بالتفجير ومن الواضح أيضًا أنني أرغب في معرفة النظريات التي قادتهم للقيام به وإن كان هذا قد أفادهم بأي صورة من الصور.⁹²

قال أحد الأشخاص الكولومبيين الآخرين كنا قد أجرينا حوارًا معه،

حين تتحدث مع الضحايا وحين تتحدث مع السكان النازحين، تدرك أن هناك مطلب قوي جدًا خصوصًا فيما يتعلق بالحقيقة. توجد حاجة لربط مسألة توضيح الحقائق والعدالة ومسألة جبر الضرر. بالطبع سيقول الناس أعطني مسكنًا وأعطني عملاً وما إلى هذا. لكن هناك أيضًا مطلب قوي للغاية يتعلق بماذا حدث ولماذا حدث ومن المسؤول.⁹³

في الحالات التي اختفى فيها الضحايا، يمكن أن يساعد الكشف عن الحقيقة في تحديد أماكن رفات هؤلاء الأشخاص وتمكين عائلاتهم من إقامة مراسم دفن لائقة لأحبائهم. ناقش أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات من نيبال أهمية الرابط بين كشف الحقيقة واستعادة الرفات حيث قال،

إن كان شخص قد قُتل أو اختفى، لا بد من أن يكون مدفونًا في مكان ما قريب من هنا، نحن نعرف ذلك، جميعنا يعرف أنهم مدفونون في مكان ما بالقرب من هنا. [...] إن حصلت العائلة فقط على الجثة أو إن كان بإمكانهم القيام بواجبهم الأخير من مراسم دفن وعزاء فمن شأن هذا أن يقدم لأسرة الضحية ترضية كبيرة.⁹⁴

وقد أقرت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أيضًا بأهمية استعادة رفات الضحايا المختفين. أخبرنا أحد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية أن العمل على مسألة المختفين كانت "أحد شواغلهم الرئيسية" لأن من شأنها أن توضح أن "القوات المسلحة الثورية الكولومبية جادة بشأن مسألة العثور على رفات الأشخاص المختفين."⁹⁵

التعويضات

غالبًا ما يكون ضحايا النزاع من الفئات المحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا. وهذا يعني أن العديد منهم قد يعطي الأولوية للتدابير المادية التي ستحسن حياتهم اليومية. في كولومبيا، على سبيل المثال، قد أفادت التقارير بأن التوقعات الثلاث الرئيسية للضحايا كانت التعويضات بنسبة (18.3%) والخضوع للمساءلة بنسبة (13.6%) وكشف الحقيقة بنسبة (11.4%). كما أعطى هؤلاء الضحايا الأولوية للوصول للمشاريع الإنتاجية وتلقى الدعم بخصوصها والوصول للخدمات الصحية والتعليمية وفرص أكبر للحصول على تسهيلات ائتمانية.⁹⁶ في أيرلندا الشمالية، كذلك، نشط الضحايا للمطالبة بالتعويضات عن الإصابات المتعلقة بالنزاع. وبالفعل قامت حملة دعم الضحايا WAVE بحملة طويلة الأمد تطالب بحصول الضحايا المصابين بإصابات جسيمة على المعاش.

يمكن أن تكون التعويضات مسألة خلافية بين الضحايا. قد يرفض البعض ما يعرض عليهم من تعويضات باعتبارها "دية القتلى"، وخصوصًا إن لم يصاحب هذا إقرار وافي بالخطأ. أخبرنا أحد الضحايا من أيرلندا الشمالية أنه بالنسبة لهم "هي [عمليات جبر الضرر] ليست فقط بخصوص المال"، لكنها تتعلق "بالحقيقة والإفصاح والصدق."⁹⁷ ومع هذا، قد يرى ضحايا آخرون أن هناك أساس رمزي تستند إليه مسألة تقديم التعويضات، بينما سيستمر البعض الآخر في اعتبارها وسيلة لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم المادية اليومية. وكما وضح لنا أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات من بيرو: "هناك منهم [الضحايا] من سيقول حسنًا، أنا لست هنا من أجل المال، وسيوجد آخرون يقولون، هذا المال سيكون عونًا جيدًا لي من أجل رعاية أطفالي وأحفادي."⁹⁸

الإقرار والاعتذار

بالإضافة لكونها فرصة أمام المقاتلين السابقين كي يقبلوا تحمل المسؤولية، يؤمن بعض الضحايا أن عمليات جبر الضرر يمكن أن تقدم منصة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كي تقر وتدرك أن الأضرار التي سببها لضحاياهم كانت أمرًا خاطئًا. وفي بعض الحالات، يؤمن الضحايا أن تقديم الاعتذار سيكون صورة مناسبة لجبر الضرر من أجل تقديم هذا الإقرار. وكما صرّح أحد الأشخاص الذين أجرينا المقابلات معهم من نيبال قائلًا:

سيكون أمرًا جيدًا إن أمكنهم تقديم الاعتذار. لذا، ينبغي أن يعتذروا لا عمن ذهب للحرب وقاتل ولكن عن أولئك الأشخاص الأبرياء وعمن ماتوا أو قتلوا دون ذنب. ⁹⁹ في تلك الحالة، عليهم أن يعتذروا، بالتأكيد.

وأشارت ضحية أخرى من نيبال إلى أنه على الرغم من أن الاعتذار لن يتمكن من تلبية احتياجات الضحايا المادية، إلا أنه يلبي احتياجات رمزية مهمة: "الاعتذار لن يعيد من ماتوا للحياة مرة أخرى لكنه بالتأكيد سيقدم نوعًا من أنواع الترضية لعائلة الضحية." ¹⁰⁰ إقرار الجماعات المسلحة بالمسؤولية وتقديمهم الاعتذار يمكن أن يساهم في الدفاع عن تجارب الضحايا وسيرتهم الحسنة، بالإضافة إلى إرسال رسائل معنوية هامة بصدد مدى خطأ هذه التصرفات التي قاموا بها في الماضي من أجل منع تكرارها.

ضمانات عدم التكرار

ربط الضحايا أيضًا بين عمليات جبر الضرر وضمانات عدم التكرار. بينما منع تكرار حدوث أضرار الماضي هو بطبيعة الحال جزء هام من أي عملية لتحويل النزاع، إلا أنه هام بصفة خاصة للضحايا الذين يضطرون غالبًا للعيش جنبًا إلى جنب مع المقاتلين السابقين الذين أضروا بهم أو بعائلاتهم أو بمجتمعاتهم المحلية في الماضي. منع تكرار أضرار الماضي أمر يعبر عنه الضحايا غالبًا أثناء المقابلات التي نجريها، وأنهم لا يريدون لأطفالهم أو لعائلاتهم أن يمروا بنفس المعاناة التي مروا بها. أخبرنا أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات من أيرلندا الشمالية:

لقد تجاوزت الأمر. لقد تغير نمط تفكيري الآن على مر السنين أساسًا لأنني كلما تقدم بي العمر رغبت في الماضي قدمًا. أريد فقط أن تستمر الأمور في الماضي قدمًا وأن أعيش حياة عادية [هكذا وردت] وبالنسبة لأطفالي كذلك، أرغب فقط في أن يعيشوا الحياة العادية...أود لهم أن يعيشوا في مجتمع طبيعي هنا حيث يستطيع الجميع أن يتسامحوا فيما بينهم. ¹⁰¹

المقاتلون السابقون الملتمون بتحويل النزاع هم غالبًا الفئة الرئيسية المنوط بها تقديم ضمانات عدم التكرار، ¹⁰² سواءً من خلال تشجيع رفاقهم على مواصلة الالتزام بسبيل اللا عنف أو من خلال ثني الشباب الصغار عن الانخراط في تجديد النزاع المسلح. ¹⁰³ تحدث إلينا أحد المقاتلين السابقين بصراحة عن كون جهودهم من أجل منع تكرار حدوث العنف صورة متميزة من صور عمليات جبر الضرر بالنسبة للضحايا وللمجتمعات المحلية التي تأثرت بما قاموا به من أعمال عنف في الماضي. صرّح أحد مقاتلي حرب العصابات بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية قائلًا:

المشاركة في السياسة وترك حمل السلاح وراءنا والانضمام للطريق الديمقراطي هي إحدى صور جبر الضرر. إذن، من وجهة نظر القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أرسلنا إشارة بأننا نريد القيام بالأمور على نحو مختلف، نرغب في القيام بالأمر بالطريقة الصحيحة...إذن من المؤكد أنك لا تستطيع أن تجعل شخصًا ما ينسى أن ابنه قد قُتل. لا

نستطيع إعادتهم للحياة مرة أخرى، لا يمكننا أن نجعل الناس ينسون أنهم قد أصيبوا، أنهم قد نرحوا عن أوطانهم لكن فيما يتصل بالفعل السياسي يمكننا أن نضمن عدم حدوث مثل هذه الأمور مرة أخرى لأي شخص آخر. على الأقل لن يتعرض لهذا من جانبنا.¹⁰⁴

3.3 هل سيقبل الضحايا بعمليات جبر الضرر من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؟

إن فشلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في قبول مسؤوليتها عن الأضرار التي لحقت بالضحايا وأقرت بها، فمن غير المحتمل أن يقبل الضحايا عمليات جبر الضرر منها. هذا الأمر صحيح بصفة خاصة حين يستمر المقاتلون السابقون في تقديم أنفسهم كأبطال¹⁰⁵ أو يبرروا ما قاموا به في الماضي.¹⁰⁶ من خلال أبحاثنا، عثرنا على أنه في الحالات التي شاركت فيها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر، كان الضحايا هم من بدأوا العملية - أحياناً عبر وسيط محلي أو محاور موثوق من الجانبين. يستطيع الضحايا، إما من خلال قادة المجتمع المحلي أو القادة الدينيين أو القادة المحليين أو من خلال عمليات رسمية أكثر للعدالة الانتقالية، أن يشاركوا في حوار مع المقاتلين السابقين حول عمليات جبر الضرر الأكثر ملاءمة للتنفيذ. يمكن أن تساعد هذه المشاركة عملياً على تنفيذ عمليات جبر الضرر. فمثلاً، يمكنها أن تضمن إيلاء الاهتمام الكافي لصياغة الاعتذارات وبيانات الإقرار. يمكن لهذا الأمر أن يقلل للحد الأدنى من احتمالية مرور الضحايا بصدمة أخرى عن طريق بيانات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تلمح إلى وجود أسباب استراتيجية للضرر الذي عانوه أو تضرر بسمعة الضحايا عبر السؤال عن مدى براءتهم.

وفي حالات أخرى، قد يسعى الضحايا لجبر الأضرار من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من خلال العمليات أو الآليات المستقرة المعمول بها. فعلى سبيل المثال، في أيرلندا حصلت عائلات عدد من الأشخاص المختلفين بواسطة المنظمات الجمهورية الأيرلندية على معلومات - وفي غالبية الحالات استطاعوا إعادة رفات هؤلاء الأشخاص - عن طريق اللجنة المستقلة لتحديد رفات الضحايا المدعومة من الحكومتين البريطانية والأيرلندية.

لكن في الوقت عينه، قد يتعرض الضحايا لمزيد من الإيذاء عن طريق تعاملهم مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو بسبب الأمور السياسية المحيطة بالتعامل مع الماضي. فمثلاً، في نيبال كانت هناك نداءات لإعطاء الأفضلية لتصحيح الأوضاع المتعلقة "بالشهداء الحقيقيين" (على سبيل المثال من قتلوا من المحاربين الماويين ومناصريهم) على الضحايا من المدنيين.¹⁰⁷ وتوجد اعتراضات مشابهة في جنوب أفريقيا وتيمور ليشتي.¹⁰⁸ كما أن الحقيق هي أن اعتراف المقاتلين السابقين بما أحدثوه من ضرر قد لا يكون كافياً لتهدئة المطالب العقابية لدى بعض الضحايا. دائماً سيكون هناك بعض الضحايا المصممين على أن المقاتلين السابقين يجب أن "يدفعوا الثمن" عن الأضرار التي أحدثوها بدلاً من إعادة تغيير صورتهم ليصبحوا صناعاً للسلام.¹⁰⁹ على سبيل المثال، توجد دعاوى جنائية مستمرة ضد القائد السابق خوسو أورو كوتكسيا في منظمة إيتا (أرض الباسك والحرية) برغم تقديم جماعته الاعتذار للضحايا وإنهاء أعمالها العدائية في العام 2017.

4. تنفيذ الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لعمليات جبر الضرر و"إضفاء سمة الإنسانية" على المقاتلين السابقين

في هذا القسم، نفحص كيف يمكن أن يساعد انخراط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر على "إضفاء سمة الإنسانية" على المقاتلين السابقين الذين كانوا مسؤولين عن الأضرار التي وقعت بسبب النزاع. نناقش كيف يمكن أن تساعد عمليات جبر الضرر على توضيح أن المقاتلين السابقين أنفسهم قد يكونوا قد عانوا من الأضرار كذلك، وكيف يمكن أن تساعد عمليات جبر الضرر على إعادة إدماجهم في المجتمع وكيف يمكن أن تساهم هذه العمليات في عمليات تحويل النزاع.

1.4 المقاتلون السابقون باعتبارهم ضحايا "والأمر معقد"

لقد أظهرت العديد من الدراسات عبر مختلف المواقع التي تمر بمراحل انتقالية أن المقاتلين السابقين أنفسهم قد تعرضوا للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان ولأشكال أخرى من الظلم والتمييز.¹¹⁰ وفي معظم الأحوال كانوا ضحايا لأسباب فردية أو عائلية أو مجتمعية وكان هذا سابقاً على انخراطهم في النزاع أو أدى إلى هذا الانخراط بصورة مباشرة.¹¹¹ لكن هذا الأمر يمثل إشكالية بالنسبة لمنطق العدالة الانتقالية الذي يحاول تقسيم "الضحايا" و"المعتدين" بدقة إلى فئات مختلفة. في الواقع، يطمس المقاتلون السابقون الخط الفاصل بين هاتين الفئتين في صورتيهما المجردتين، ليمثلوا ما يشار إليه في الغالب بـ"ضحية" "أمرها معقد" هي هؤلاء الأشخاص الضحايا والمعتدون في آن واحد.¹¹² تعترف هذه النظرة على النحو الواجب بالاختيار الفردي وسلطة المرء على قراراته لكنها أيضاً تضع حالة الضحية وحالة المعتدي ضمن الأسباب الأشمل والسياقات والآثار المحيطة بحوادث العنف.

تحدث الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات في مختلف الأماكن التي تواجدت فيها حالات الدراسة مؤكدين هذه الحقيقة. ففي نيبال على سبيل المثال، أخبرنا عدد ممن أجريت معهم المقابلات أن الماويين اعتادوا تجنيد الجنود الأطفال الذين قتلت الحكومة آبائهم وأمهاتهم.¹¹³ وبالمثل، في أيرلندا الشمالية، أخبرنا المقاتلون السابقون أن الشعور بالحاجة للدفاع عن مجتمعاتهم المحلية ضد الهجمات العنيفة شجع الناس على الالتحاق بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التابعة للجمهوريين أو التابعة للموالين للحكومة.¹¹⁴ وفي حالات أخرى، شجعت خبرات الأذى المحلية الأشخاص على الانخراط في العنف السياسي المنظم. ويشمل هذا

العنف القائم على أساس النوع الجنسي. فقد تم إخبارنا أن النساء صغيرات السن في كولومبيا انضموا في الغالب للقوات المسلحة الثورية الكولومبية في محاولة منهن للهروب من الإيذاء والعنف في منازلهن:

بعض أفراد المقاتلين السابقين... جئن من خلفيات تتسم بعنف شديد في منازلهن حيث من المفترض أن يتمتعن بالحماية وحيث تعرضن للاعتداء الجنسي كذلك أو حيث تحملن بأعباء منزلية ثقيلة. ثم تذهبن للعيش ضمن نظام يوفر لهن بعض الحماية بدرجة ما، ويتيح لهن أن يعتنبن بأنفسهن [بحيث لا يصبحن حوامل]، فالنظام يجبرك على العناية بنفسك، وتكون حياتك الجنسية منظمة بدرجة أكبر لأن النظام لا يسمح لك بمعاشرة أشخاص عشوائيين، ولا يسمح لأي شخص بمعاشرتك. ... يمكن لفتاة عمرها 13 أو 14 عام أن تقول ببساطة، عندما التحقت بحرب العصابات، أصبح لي صديق حميم، وكان هذا الأمر بموجب تصريح لهذا كان هو زوجي وبالتالي لا يستطيع أحد أن يضرني ولا يستطيع أحد اغتصابي.¹¹⁵

كما مر المقاتلون السابقون بخبرات التعذيب والعنف الجنسي وقتل الأصدقاء والأهل خارج إطار النظام القضائي ومختلف أنواع الأذى على يد الدولة والجماعات المسلحة المنافسة غير التابعة للدولة وفي بعض الأحيان على يد المنظمات التي ينتمون لها. أثناء مقابلاتنا مع المقاتلين السابقين، شاركونا خبراتهم المتعلقة بتلقي التعذيب على أيدي قوات الأمن التابعة للدولة في أيرلندا الشمالية، والعنف الجنسي الذي ارتكب ضد النساء أو أجبروا عليه باعتبارهم زوجات الأعداء في أوغندا ومذبحة قتل ما يقرب من 250 من رفاق فصائل الدرب الساطع في سجن إلفرونتون ولونجاتشو في بيرو. ولا غرابة في استمرار معاناة المقاتلين السابقين جسديًا ونفسيًا نتيجة لانخراطهم في النزاع.

كما يواجه المقاتلون السابقون تحديات عاطفية وأيديولوجية معقدة أثناء التحول من النزاع المسلح. قد يجد بعضهم صعوبة في إعادة تعريف أنفسهم "نزاعات متعلقة بالهوية" وتحديد شعورهم نحو ذواتهم وعلاقاتهم بمجتمعاتهم المحلية ضمن سياق جديد غير عنيف.¹¹⁶ بينما يجد الآخرون صعوبة في قبول المواءمات السياسية المطلوبة لصنع السلام عند مقارنتها بالتضحيات التي قدموها هم أنفسهم أو قدمها رفاقهم السابقون.¹¹⁷ بينما بالنسبة للبعض الآخر، يمكن أن تظل عملية إعادة تفحص الآثار التي تركها انخراطهم في النزاع على علاقاتهم بعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية، وطبعًا، بالضحايا تمثل لهم إشكالية. وبمجرد زوال شدة النزاع، على المقاتلين السابقين أن يواجهوا مشاعر الحداد على من فقدوا من أصدقاء وأفراد عائلة بالإضافة إلى مشاعر الذنب أو الخوف أو الندم أو عدم الشعور بالثقة أو المهانة التي عايشوها أثناء عمليات الاستجواب أو السجن.¹¹⁸ وقد صاغ أحد الأشخاص البيروفيين الذين أجرينا معهم مقابلات والذي يشارك الآن في تنفيذ عمليات جبر الضرر كلمات تعبر عن هذا الواقع:

كما كان هناك أصدقاء بجاني، كانوا أصدقاء مقربين وماتوا، لذا يحمل المرء مشاعر الذنب والشعور بالمسؤولية نحو هاته الحيوانات بالإضافة لتلك المسؤولية، تسائل نفسك، "لماذا لا زلت حيًا، لما ذلك الصديق ميت ولماذا أنا حي"، إذن يكون عليك أن تتعلم العيش مع هذه الأمور وهو أمر صعب للغاية.¹¹⁹

حتى أن أحد الضحايا في أيرلندا الشمالية أدرك التحديات العاطفية والنفسية التي يواجهها المقاتلون السابقون عندما يتفكرون في ماضيهم وسلم بها قائلًا:

هؤلاء الأشخاص... الذين زرعوا القنابل، التي سببت هذه المجزرة وذلك البؤس وذلك الكرب... لا بد أن يؤثر هذا على هؤلاء الأشخاص لأنه لا يوجد شخص آلة بلا مشاعر. لا بد أن الضرر الذي سببوه ما زال يؤثر عليهم بعد مرور كل هذه الأعوام بعد الحادثة. في اللحظات الهائلة حين يجلسون صامتين، لا بد أنهم يجلسون هنالك ويفكرون، "يا للهول، ما هذا الذي قمت به!"¹²⁰

من شأن الحوار الذي سيرافق بصورة طبيعية انخراط المقاتلين السابقين مع الضحايا في عمليات جبر الضرر أن يساعد في إضفاء سمة إنسانية على المقاتلين السابقين عبر كشف الستار عن الأسباب والآثار الدائمة التي خلفها النزاع لهم. ومن شأن هذا الأمر أن يضع أفعالهم في الماضي ضمن السياق الملائم. أكد أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات من كولومبيا صحة هذا الواقع عندما علّق قائلاً:

عندما يرى الضحايا الشخص الذي سبب لهم الأذى ويروا الفرد في السياق الذي قام فيه باتخاذ القرارات وارتكاب الأفعال، يجعلهم هذا يفهمون بصورة أعمق كيف تضع الحياة بدرجة ما هؤلاء الأشخاص على الجانب الأخلاقي الخاطئ.¹²¹

أبدى أحد الأشخاص الأوغنديين الذين أجرينا معهم المقابلات ملاحظة مماثلة حين قال:

إن بادر هؤلاء القادة في جيش الرب للمقاومة واعتذروا ببساطة، إذن أنتم تعرفون أنكم قمتم ببعض الأمور السيئة أو كانت لديكم مشاكل مع مجتمع محلي ما... سوف يبعث هذا برسالة، مثل حسناً هذا الشخص يشعر بالندم لذا يبدأ الناس في النظر إلى الظروف المحيطة التي صاحبت ارتكابه لذلك الفعل، بدلاً من القول، "حسناً أنت يا ستيفن فعلت هذا، أنت تعرف أنك فعلته بإرادتك الكاملة لذا سوف نلقي عليك باللوم كاملاً لارتكابك هذا الفعل." لكن في اللحظة التي تذكر فيها عبارة "أنا آسف لأنني قمت بهذا الأمر"، سيبدأ الناس في القول، "حسناً، أعني، من نحن لنطلق الأحكام عليه؟" أنت تعرف فيتو، لقد تم اختطافه، لم يكن الالتحاق بالجماعة نابع عن إرادته الحرة. بالطبع نحن نعرف كذلك أن هناك دراسات تشير إلى أن بعض الأشخاص التحقوا بالجماعة طواعية، لكن مرة أخرى أعتقد أن الناس سيبدأون الآن في إجراء ذلك الحوار، "ربما بالفعل كان مختطفاً حقاً، لقد كان تحت سطوة الأوامر ولهذا قام بالأمور التي قام بها أيًا كانت."¹²²

حتى إن لم يقبل الضحايا الرأي القائل بأن أفعال المقاتلين السابقين كانت مشروعة، فيمكنهم برغم هذا أن يقبلوا حقيقة أنهم ضحايا "بصورة معقدة"، وعليه، يجب أن تُلبى احتياجاتهم كما هو الأمر مع الضحايا الآخرين.

2.4 إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم

في أعقاب النزاع المسلح، عادةً يتم معالجة أمر المقاتلين السابقين من خلال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،¹²³ بدلاً من عمليات جبر الضرر. وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، رغم ذلك، تستند بصورة أساسية على فكرة تقليل الخطر الأمني الذي يشكله المقاتلون السابقون بدلاً من معالجة أمر احتياجاتهم باعتبارهم ضحايا "بصورة معقدة".¹²⁴ لكن هذه العمليات، مع هذا، تهدف لتسهيل عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين اجتماعيًا واقتصاديًا وتشجيع حثهم على تحمل المسؤولية عن تحويل النزاع وإنهاء ثقافة العنف.

ونظرًا للتحديات المعقدة التي يواجهها المقاتلون السابقون والتي ناقشناها في القسم أعلاه، من المهم أن يقدم لهم الإصلاح بالإضافة إلى إعادة دمجهم في مجتمع ما بعد النزاع. وقد يؤدي الفشل في القيام بهذا الأمر إلى خلق أجيال قادمة من "ضحايا السلام".¹²⁵ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم وصم المقاتلون السابقون لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية. وقد أخبرتنا إحدى المقاتلات السابقات من نيبال كيفية حدوث هذا:

في البدء قوبلت بالكثير من الوصم ليس فقط من المجتمع لكن من عائلتي كذلك، وأيضًا من عائلة زوجي أيضًا. ...عاملني العديد من الناس كما لو كنت غير طبيعية أو ذات شخصية مختلفة لأنني قد انضمت للماويين. شعرت أنه لم يكن لدي خيار، وأمامي خيارين فقط، إما الانتحار أو النجاة. لذا اخترت النجاة عبر الانضمام للماويين... وعندما عدت مرة أخرى من المخيم بعد اتفاقات السلام الشاملة، واجهت كثيرًا من الانتقادات والوصم. ...لقد عوملت بطريقة مختلفة للغاية، كما لو أنني أشكل خطرًا، وكان هذا الأمر مهينًا ومسببًا للإحباط ولا يطاق.¹²⁶

وبالإضافة إلى الدفع بهم إلى هامش مجتمع ما بعد النزاع، يمكن أيضًا أن يتم وصم المقاتلين السابقين في أي حال وأي وقت يصبحوا فيه بؤرة الاهتمام من أجل الانتقام. فمثلًا، في بيرو ترك الخوف من الانتقام والمحاکمات الجنائية والاضطرار لدفع غرامات مالية كبيرة العديد من المقاتلين السابقين في حالة تردد بشأن تنفيذ عمليات جبر الضرر والمشاركة مع المجتمع المحلي.¹²⁷ واحتج أحد الأعضاء السابقين في حركة توباك أمارو الثورية بأن طلب تنفيذ عمليات جبر الضرر المالية كان نوعًا من أنواع العقاب وليس عملاً لإصلاح وضع الضحية. وهذا جعل الأمر، بحسب ما قاله، عاملاً يثبط من إرادة الانخراط في عمليات جبر الضرر لدى المقاتلين السابقين.¹²⁸

إن ظل المقاتلون السابقون موصومين ومستبعدين من أن تلبى احتياجاتهم عبر عمليات جبر الضرر فمن الوارد أن يشكوا تهديدًا آمنًا. وهذا لا يعرض عملية تحول النزاع للخطر فقط لكنه أيضًا يقلل من إمكانية ضمان عمليات جبر الضرر لعدم تكراره. حين يصبح المقاتلون السابقون "ضحايا للسلام" بوضعهم خارج عمليات جبر الضرر يمكنهم، كما حذر أحد المراقبين الكولومبيين، أن يقاوموا تقدم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن الأشخاص المنخرطين بنشاط بالفعل في أعمال الحرب ومن يمكنهم تقرير ما إن كانت الحرب ستستمر أم سيحل السلام هم القادة ذوو الرتب المتوسطة. وذلك حين تصبح عملية إعادة الإدماج ضعيفة جدًا. والمشكلة بالنسبة لهؤلاء القادة ذوي الرتب المتوسطة هي أنهم يعرفون كيف يحصلون على الأسلحة وكيف يقومون بالتجنيد ويعرفون جيدًا كيف يواصلون القيام بهذه الممارسات. وحيث أنهم لم يُعاملوا بجدية، فهم لا يرون أمامهم أي سبيل للخلاص.¹²⁹

وعليه تمثل عمليات جبر الضرر فرصة للمقاتلين السابقين ليس فقط لإصلاح أوضاع الضحايا ولكن أيضًا للمساهمة في مجتمعاتهم المحلية بأسلوب يمكن أن يساعدهم على التعامل مع تحديات التحول وتسهيل عملية إعادة الإدماج. ومن المؤكد أن العديد من المقاتلين السابقين سيرى أي مشاركة لجبر الضرر مع المجتمع المحلي باعتبارها امتداد غير عنيف لما قاموا به في السابق لخدمة هذا المجتمع المحلي أثناء النزاع المسلح.¹³⁰ وكما ذكرنا سابقًا في حالة القائد في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذي وصف عمليات جبر الضرر بأنها "أداة لمواصلة الكفاح"،¹³¹ فإن العمل المجتمعي يُنظر له باعتباره امتداد لانخراطهم في "الكفاح" بدلًا من اعتباره طريق إلى إعادة الإدماج عقب انتهاء النزاع. بالنسبة للآخرين، كما في حالة المقاتل الغواتيمالي السابق الذي ذكرناه آنفًا والذي أعاد تعريف هويتهم من رجال حرب عصابات إلى أشخاص يقومون الآن بـ "مساعدة الضحايا على التعامل مع آثار الحرب"،¹³² تكون عمليات جبر الضرر وسيلة لتسهيل تغيير فكرتهم عن أنفسهم من خلال المشاركة العملية في تنفيذ تدابير جبر الضرر وتقديم مساهمة ملموسة لمجتمعهم المحلي.¹³³

وعليه فالعمل عن قرب مع مجتمعاتهم المحلية لتنفيذ عمليات جبر الضرر الجماعية يمكن أن يساعد المقاتلين السابقين على فهم ماضيهم والمساهمة في مجتمعهم المحلي من خلال تصرفات بناءة وتسهيل عمليات "إزالة التصنيفات" أو "رفع وصمة العار". يمكن أن يطرح المقاتلون السابقون عندهم صورة "الغول" المذنب من خلال العمل بأساليب تفيد المجتمعات المحلية في أعقاب النزاع.¹³⁴ يعكس هذا أهمية ما يشار إليه غالبًا باعتباره "التشهير والفضح عند إعادة الإدماج" أثناء عمليات العدالة الإصلاحية.¹³⁵ بدلًا من مواصلة وصم المقاتلين السابقين بأنهم منبوذون، يعاملهم التشهير والفضح عند إعادة الإدماج بدلًا من هذا على أنهم أناس جيدون قد ارتكبوا فعلاً سيئاً.¹³⁶ وعندما ترشد الأساليب الإصلاحية عملية صنع السلام، يتيح التشهير والفضح عند إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين أن يقرروا بمسؤوليتهم عن أفعالهم في الماضي في بيئة داعمة تشجع على إقامة الروابط وإعادة الإدماج مع مجتمعهم المحلي.¹³⁷

يمكن أن يكون لـ "فعل الخير" والتشهير والفضح عند إعادة الإدماج أثر ملحوظ على أرض الواقع في المجتمعات المحلية في أعقاب النزاع. وقد أشار أشخاص من كولومبيا أجريت معهم المقابلات إلى أن انخراط المقاتلين السابقين في العمل المجتمعي قد ساعد على تغيير أنماط السلوك ناحيتهم. على سبيل المثال، أخبرنا أحد الأعضاء السابقين في مجموعة رجال حرب العصابات إم-19 الكولومبية أن تواجد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الميدان "للقيام بالعمل المجتمعي" قد "خفض من معدلات الوصم والتحيزات ومشاعر الخوف" ناحيتهم.¹³⁸ وبالمثل، لاحظ شخص آخر أجريت معه مقابلة أن المقاتلين السابقين المنخرطين في عمليات جبر الضرر الجماعية لم يعد يُنظر إليهم باعتبارهم "الوحش القابع هناك داخل المحكمة" لكن باعتبارهم "فاعلين نشطين في بناء السلام".¹³⁹ ويمثل هذا تناقضًا صارخًا مع التشهير والوصم الذي يطال المقاتلين السابقين والذي يمكن تمييزه في السياقات التقليدية.¹⁴⁰

3.4 عمليات جبر الضرر وتحول النزاع

يمكن أيضًا أن تساهم مشاركة الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر في عمليات تحويل النزاع الأكبر. تحويل النزاع في أبسط وصف له هو تغيير النواحي الشخصية والبنوية والعلائقية والثقافية للنزاع.¹⁴¹ ويتضمن كسر الأنماط الهدامة ودورات النزاع من خلال تغيير العلاقات بين الأفراد وفي داخل المجتمع. المقاتلون السابقون، بسبب انخراطهم في العنف في الماضي، يمكن أن يجلبوا "قوة معنوية" لعملية تحويل النزاع من خلال انخراطهم الملحوظ اجتماعيًا في مثل هذه الأعمال.¹⁴² وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساهم عمليات جبر الضرر في تحويل النزاع عن طريق تغيير أو تحويل الظروف التي عاش فيها الناس في الماضي.¹⁴³ وغالبًا تضمنت هذه الظروف الإقصاء والحرمان وعدم المساواة التي سببت وحافظت فيما بعد على استمرار النزاع المسلح.

أكد أشخاص أجريت معهم المقابلات من مختلف مواقع حالات الدراسة أن إنخراط الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر قد ساهمت في عمليات تحويل النزاع. وكان هذا عن طريق تغيير العلاقات بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المتأثرة و/أو بين أعداء الماضي و/أو بين المقاتلين السابقين والضحايا. أكد عضو سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية كان منخرطًا في مشاريع جبر الضرر مع المجتمع المحلي أن هذه المشاريع أتاحت فرصة الانخراط البناء مع أعداء سابقين على المستوى الإنساني. ومن خلال العمل من أجل تحسين أوضاع المجتمع المحلي، تغيرت العلاقات ليس فقط بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المتأثرة ولكن أيضًا بين المقاتلين السابقين من جهات متضادة:

أشعر بالفعل أن علينا أن نبتعد عن التفكير في الأشخاص الذين انخرطوا في أعمال العنف بطريقة شيطنة العدو. وعلينا أن نبني بالفعل روابط مع ذلك الشخص الذي كان عدوي على الدوام والذي لظالما نظرت له باعتباره الشخص الشرير. إن شرعنا في العمل سويًا، فهذا يغير من دينامية العلاقة. إذن كيف نبدأ من العمل... أعني، إن جلوسك معه أمر، أولاً أنت تنتمي للجانب وأنا أنتمي للجانب المقابل، كأعداء هذا أمر صعب، لكن عندما نكون سويًا على نفس الجانب، فإننا فقط نقول، "مرحبًا، تعال، هيا بنا نفعل هذا". إن الأمر يتعلق بفعل شيء ما، الحركة، ذلك حين نعثر على نقاط التقارب، بين الأشخاص الذين كانوا في السابق "لا يمكن مصالحتهم على بعض" كما يقال.¹⁴⁴

بالفعل، في كولومبيا عقب النزاع ساعدت برامج نزع الألغام على تغيير شكل العلاقات بين رجال حرب العصابات السابقين والجيش والمجتمع المحلي الأوسع. فبينما استخدمت كل من قوات الدولة وقوات حرب العصابات والقوات شبه العسكرية جميعها الألغام، استخدمتهم القوات المسلحة الثورية الكولومبية ورجال حرب العصابات في جيش التحرير الوطني بصفة خاصة للتحكم في التضاريس وإبطاء تقدم قوات الدولة داخل الأراضي الريفية والغابات الواقعة تحت سيطرتهم.¹⁴⁵ العديد من هذه الألغام ما زالت في أماكنها وتتواصل جهود نزع الألغام التي تشمل منظمات غير حكومية والجيش ورجال حرب العصابات السابقين.¹⁴⁶ أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات والمنخرط في هذا العمل أخبرنا أن العملية "قد نتج عنها نمو علاقات شخصية للغاية بين الجيش وبعض رجال حرب العصابات [السابقين]"¹⁴⁷ كما أضاف قائلاً، أن عملية نزع الألغام قد غيرت العلاقات كذلك بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمجتمعات المحلية من الناحية العملية وكذلك الرمزية:

في بعض المناطق، حافظت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على قوتها عن طريق الإكراه، كان الناس خائفين منهم. واليوم، بما أنه قد نزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية، يمكن للناس أن يتعاملوا معهم بصورة مباشرة. ويمكن للقوات المسلحة الثورية الكولومبية بدورها أن تساهم في نجاح عمليات جبر الضرر عن طريق المساعدة على إزالة الألغام. لقد أدركوا أنهم قد ارتكبوا خطأ كبيرًا عند زرع الألغام في المقام الأول مما أثر على حياة السكان المدنيين. لكن الآن يستطيع المجتمع المحلي أن يرى القوات المسلحة الثورية الكولومبية تساعد على إزالة الألغام جنبًا إلى جنب مع الجيش وهذا يبني الشعور بالثقة ويولد الأمل في أن عملية السلام تفضي قدمًا.¹⁴⁸

في أيرلندا الشمالية، أيضًا، شوهدت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تنخرط في إقامة علاقات غير محتملة الحدوث من خلال العمل على عمليات جبر الضرر. فمثلًا، عمل الجيش الجمهوري الأيرلندي عن قرب مع اللجنة المستقلة لتحديد مواقع رفات الضحايا، التي أسستها الحكومة البريطانية والحكومة الأيرلندية لاستعادة رفات من قتلهم ومن أخفتهم المنظمة أثناء النزاع. وقد تم العثور على الـ 17 جثة التي تحدد أن الجمهوريين قد قتلوه في ما باستثناء ثلاث جثث. أخبرنا أحد الممثلين عن منظمة للدفاع عن الضحايا أنه:

وبالقدر الذي شهدته حصلت [اللجنة] على تعاون جيد وفي الأوقات التي لم يحدث فيها ذلك كان بسبب فقدان المعلومات أو بسبب أن الأشخاص قد اختلفوا مع الجيش الجمهوري الأيرلندي ويرفضون التعاون مع التسلسل القيادي.¹⁴⁹

وركز آخر، "إن نظرت إلى لجنة المختفين، فقد نجح الأمر. وكان هذا جزءًا من التحركات التي تهدف لجعل الجيش الجمهوري الأيرلندي يواجه الأمور التي حدثت.¹⁵⁰ وأثناء عملية البحث والاستعادة، نمت علاقات ثقة بين الجيش الجمهوري الأيرلندي واللجنة المستقلة لتحديد مواقع رفات الضحايا.¹⁵¹ وهذا الأمر مدعاة للاهتمام بصورة أكبر خصوصًا وأن الوجه العلني للجنة المستقلة لتحديد مواقع رفات الضحايا هو ضابط شرطة بريطاني متقاعد. ومن خلال العمل على تقديم الحقيقة ووسائل الترضية للضحايا (أي إعادة الرفات)، تغيرت العلاقة بشكل جذري بين جماعة مسلحة غير تابعة للدولة ومناهضة لها وهيئة رسمية أسستها الدولة.

كما ساعد انخراط الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة في عمليات جبر الضرر على تغيير شكل العلاقات بين المقاتلين السابقين والضحايا من الأفراد أيضًا. ولقد شاهدنا مثالًا واضحًا للغاية على هذا الأمر في كولومبيا. أطلعنا إحدى الأمهات التي قُتل ابنها واختفت جثته بواسطة أحد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كيف أنها وأمهات أخريات اعتدن السفر لزيارة سجن شديد الحراسة لطلب المعلومات بخصوص مكان وجود الجثث من المقاتلين السابقين المحتجزين. وهذه التفاعلات أدت إلى أن حصلت 68 امرأة من إجمالي 90 امرأة على معلومات أدت لاستعادة رفات أحبائهن. وما هو أعظم من هذا، على كل حال، كانت علاقات الأمومة المتسمة بالحب والرعاية التي نمت بين النساء والرجال الأصغر سنًا الذين كن يزرنهم في السجن:

أقنعناهم في نهاية المطاف بإعطائنا المعلومات لأننا حين ذهبنا هناك كأهات عاملناهم معاملة تتسم بالحب والرعاية. من المهم أن تغير الأسلوب واللغة التي تحتاج للحدث بها وأن تعامل الناس بعناية ورقة وأن تظهر لهم ذلك الحب الذي قد لا يكونوا تلقوه من قبل. كما أظهر لهم هذا أن ما حدث لنا كأهات من الممكن في الحقيقة أن يحدث لأي شخص.¹⁵²

وعليه تم إضفاء سمة الإنسانية بالكامل على المقاتلين السابقين في هذه الحالة وتحولت علاقتهم مع الضحايا من خلال التفاعلات أثناء عمليات جبر الضرر.

نظرًا لكون غالبية النزاعات المسلحة التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية نزاعات مسلحة غير دولية ولانتشار المئات من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في السنوات الأخيرة، يكون من المنطقي من الناحية العملية أن ندرس أمر مساهمة الجماعات المسلحة في عمليات إصلاح الأوضاع. وبينما التزام الجماعات المسلحة بتنفيذ عمليات جبر الضرر ليس أمرًا معترف به بصراحة في القانون الدولي، إلا أن هناك أسباب عملية قوية للاعتراف بمختلف ممارسات جبر الضرر التي تقوم بها الجماعات المسلحة أثناء الحرب وبعد انتهاء الأعمال العدائية. عن طريق النظر من خلال عدسة العدالة الإصلاحية لرؤية قيمة قيام الجماعات المسلحة بتنفيذ عمليات جبر الضرر لضحاياهم، ليس فقط لإصلاح الأضرار التي تسببوا فيها، لكن للتأكيد على القيم المشتركة وإبعاد أنفسهم عن مثل هذه الانتهاكات ومنع تكرارها. يمكن أن تكون الجماعات المسلحة في معظم الأحيان هي السلطة الوحيدة التي تمثل الحكومة في منطقة ما أو الوحيدة التي تملك المعرفة أو القدرة على القيام بعمليات جبر ضرر محددة قد يحتاج إليها الضحايا، مثل معرفة أماكن الرفات أو الإقرار بالمسؤولية أو القدرة على إزالة الألغام المضادة للأفراد. قد يعترف أعضاء الجماعات المسلحة والمقاتلين السابقين بها بصورة فعالة بانخراطهم في عمليات جبر الضرر ويشاركوا فيها بفعالية لتصحيح الأفعال التي قاموا بها في الماضي. وقد تحتاج عمليات جبر الضرر التي تنفذها الجماعات المسلحة أن تستكمل عبر برامج جبر الضرر الإدارية الحكومية لضمان تصحيح فعال ومناسب لأوضاع الضحايا، وهذا نظرًا للموارد المحدودة والإمكانات القليلة غالبًا لدى الجماعات المسلحة. بينما يمكن غالبًا لعملية جبر الضرر التي تنفذها الحكومة بمفردها أن تقدم مدى أوسع من جبر الأضرار للضحايا، إلا أن الجماعة المسلحة و/أو المقاتلين السابقين بها قد يكونوا هم المحاورون الموثوقين الوحيدون الذين يمكنهم تقديم أنواع معينة من عمليات جبر الأضرار التي يرغب الضحايا في الحصول عليها.

¹ وللإطلاع على استعراض عام للنقاشات بشأن تعريف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، راجع على سبيل المثال ديفيد بيتراسيك. *الغايات والوسائل: نهج حقوق الإنسان إزاء الجماعات المسلحة*. (المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان، 2000)؛ آر شولتز وآخرون الجماعات المسلحة: أولوية أمنية من المستوى الأول. (2004) ورقة غير دوية 57 إصدار معهد دراسات الأمن القومي، معهد سلاح الجو الأمريكي لدراسات الأمن القومي، أكاديمية سلاح الجو الأمريكي. متاح عبر: https://www.files.ethz.ch/isn/49704/2004-09_OCP57.pdf ؛ وكلوديا هوفمان. إشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في العمل الإنساني. *حفظ السلام الدولي* 13(3) (2006): 396-409؛ بينديتا بيرتي، ما هي دلالات الاسم؟ إعادة بناء الأطر المفاهيمية للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الشرق الأوسط. *رسائل بالجراف* 2 (2016). متاح عبر: <http://dx.doi.org/10.1057/palcomms.2016.89>

² المبادئ 15 و19-23 من المبادئ الأساسية والتوجيهات المتعلقة بالحق في الانتصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقوانين الدولية لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، A/RES/60/147، 16 ديسمبر/كانون أول 2005.

³ انظر إيمانويلا-كيارا جيلارد، "جبر الضرر لمخالفات القانون الإنساني الدولي" (2003) 85 المراجعة الدولية للصليب الأحمر 529 و"الأطر التنظيمية المطبقة فيما يخص مخالفات حقوق الإنسان أثناء النزاعات" (جامعة سيفيل 2015) تعزيز حقوق الإنسان في السياسات الأوروبية <http://www.fp7-frame.eu/wp-content/uploads/2016/09/Deliverable-10.2.pdf>.

⁴ يؤثر توصيف النزاع على أنه قومي أو دولي بالإضافة لحدته (منخفضة أم مرتفعة) على ما إن كان امن الممكن اعتبار هذه المجموعات منظمة بالقدر الكافي كي تكون عليها التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي أم لا. تدبر على سبيل المثال حالة العصابات الإجرامية المنظمة الانتقالية. فعلى الرغم من أن هذه العصابات تسبب قدر كبير من الخسائر في الأرواح البشرية بما في ذلك الخسائر بين المدنيين، إلا أنه لا يسري عليها القانون الإنساني الدولي بوصفه مستوفياً للمعايير الخاصة بالمادة المشتركة 3 أو البروتوكول الإضافي الثاني، لهذا يسري القانون الجنائي المحلي بدلاً عنه.

⁵ سانديش سيفاكوماران، *قانون النزاعات المسلحة غير الدولية* (مطابع جامعة أوكسفورد 2014).

⁶ كاثرين فورتين، *خضوع الجماعات المسلحة للمساءلة بموجب قوانين حقوق الإنسان*، (مطابع جامعة أوكسفورد 2017) ودراج موراي، *التزامات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بخصوص حقوق الإنسان*.

⁷ *قضية الادعاء ضد تاديك*، الحكم، (1-94-IT)، 7 يوليو/تموز 1997، الفقرة 562، وقضية الادعاء ضد لوبانا، الحكم، 01/04-01/06-2842-ICC، 14 مارس/آذار 2012، الفقرة 538.

⁸ رون دوداي، "سد الفجوة: عمليات جبر الضرر الرمزية والجماعات المسلحة"، *المراجعة الدولية للصليب الأحمر*،

- ⁹ ليزبيت زيغفلد، وسائل الانتصاف لضحايا خروقات القانون الإنساني الدولي، (497-526 (2003) 85(851) IRR، الفقرة 507، وإيمانويلا- كيارا جيلارد، جبر الضرر لخروقات القانون الإنساني الدولي 85(2003) *المراجعة الدولية للصليب الأحمر* 529، فقرة 536.
- ¹⁰ أجنيس كالامارد، نحو تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الجماعات المسلحة، *النشرة الهولندية ربع السنوية لحقوق الإنسان*، (2019) 37(1)، 85-100؛ وبالوما بلازكيز ورودرiguez، هل على الجماعات المسلحة التزام نحو القيام بجبر الضرر لضحاياهم؟ تفسير الالتزام بتوفير جبر الضرر عن خروقات القانون الإنساني الدولي، جيه سامرز وأ. جوك (محرران)، *الأطراف الفاعلة غير التابعة للدول وإنشاء الالتزامات الدولية، التطور والإنفاذ، بريل* (2018)، 406-428، الفقرة 414
- ¹¹ رون دوداي، "سد الفجوة: عمليات جبر الضرر الرمزية والجماعات المسلحة"، *المراجعة الدولية للصليب الأحمر*،
- ¹² تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية، A/HRC/42/51، 15 أغسطس/آب 2019، فقرة 19؛ ووضع حقوق الإنسان في اليمن، متضمنًا الانتهاكات والاعتداءات منذ سبتمبر/أيلول 2014 تقرير بالنتائج التفصيلية لمجموعة الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، 3 سبتمبر/أيلول 2019، A/HRC/42/CRP.1، الفقرات 868 و225.
- ¹³ مادة 10، المواد الخاصة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، لجنة القانون الدولي (2001) فقرة 51
- ¹⁴ جاين دو أسبرومنت، التمرد ومسؤولية الدولة: المخالفات التي يرتكبها المسلحون المنتخبون بصورة ديمقراطية، نشرة القانون الدولي والقانون المقارن ربع السنوية (2009) 58(2) 427-442، الفقرتان 438-439
- ¹⁵ انظر لوك موفيت، ما بعد الإسناد: مسؤولية الأطراف الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة عن جبر الضرر في أيرلندا الشمالية وكولومبيا وأوغندا، ن. جالور وسي. رنجارت وم. نورتمان، (محررون)، *مسؤوليات الفاعلين غير التابعين للدولة في النزاعات المسلحة والأسواق*، بريل (2015)، 323-346.
- ¹⁶ زيغفلد (2003)، فقرة 223.
- ¹⁷ تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، بإجراءات موجزة أو تعسفية بخصوص الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة: حماية الحق في الحياة، A/HRC/38/44، 5 يونيو/حزيران 2018، فقرة 21.
- ¹⁸ أندرو كلافام، توسيع نطاق القانون الجنائي الدولي إلى ما هو أبعد من الفرد إلى المؤسسات وجماعات المعارضة المسلحة، (2008) 6 *مجلة العدالة الجنائية الدولية* 899.
- ¹⁹ انظر لوك موفيت وكالارا ساندوفال، محاربة طواحين الهواء: جبر الضرر في المحكمة الجنائية الدولية، *مجلة ليدن للقانون الدولي* 34(3) (2021) 749-769.
- ²⁰ أنا أروجونا، *ديمقراطية المتمردين: النظام الاجتماعي في الحرب الأهلية الكولومبية*، جامعة كولورادو بولدر (2016)، صفحة 2.
- ²¹ أوليفير بانجرت، *قواعد سلوك الرقابة الداخلية داخل الجماعات المسلحة المتمردة (الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة 2012)* 46.
- ²² رون دوداي، سد الفجوة: الجماعات المسلحة وعمليات جبر الضرر الرمزية، *المراجعة الدولية للصليب الأحمر*، 93 (883) (2011)، 783-808، صفحة 789.
- ²³ مقابلة مع قائدة في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، كولومبيا 36، فبراير/شباط 2019.
- ²⁴ غواتيمالا، جي 23، غواتيمالا، مايو/أيار 2018.
- ²⁵ خوان إي أوجارزا وماثيو جيه. كريج، ارتباط الأيديولوجية بالنزاعات المسلحة المعاصرة: تحليل كمي للمقاتلين السابقين في كولومبيا، (2013) 57 *مجلة تسوية النزاع* 445.
- ²⁶ نيلسون كاسفير، مشاركة رجال حرب العصابات والمدنيين: جيش المقاومة الوطني في أوغندا، 1981-86 *مجلة الدراسات الإفريقية المعاصرة* (2005) 43 271؛ سوكانيا بودر، فهم شرعية الجماعات المسلحة: منظور علائقي، *الحروب الصغيرة وحركات التمرد* 28 (2017) 686؛ نيلز تريسترا وجورج فريكس، حكم المتمردين وشرعيتهم: فهم أثر شرعية المتمردين على امتثال المدنيين لحكم نمور التحرير، *الحروب المدنية* 19 (2017) 279؛ كلاوس شليشت وأولريخ شنكنر، الجماعات المسلحة وسياسة الشرعية، (2015) 17 *الحروب الأهلية* 409.
- ²⁷ فيرونياك دوديت وكاترين بلانتا وهانز-خواكيم جيزمان، من التحول من مقاتلين إلى بناء للسلام: حالة للدراسة التحولات الأمنية الجامعة والشاملة والمتسمة بالمشاركة، مؤسسة بيرغهوف (2012)، وبابلو دو جريف "إقامة الروابط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجبر الأضرار، مركز موارد الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج". نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية".
- ²⁸ الدفاع عن الضحايا، أيرلندا الشمالية 19، دبلن، جمهورية أيرلندا.
- ²⁹ تشارلز فيلا-فيسنسيو، *امش معنا وانصت: المصالحة السياسية في أفريقيا*، (مطابع جامعة كيب تاون 2009) 13.

- 30 رون دوداي، سد الفجوة: الجماعات المسلحة وعمليات جبر الضرر الرمزية، المراجعة الدولية للصليب الأحمر، 93 (883) (2011)، 783-808، صفحتي 796-797.
- 31 أنيكا فول هاريسون وهيلين ماريا كيد، وقف إطلاق النار المقدم من الدولة وتقديم خدمات العدل بواسطة الجماعات المسلحة الإثنية في جنوب شرق ميانمار مجلة المسائل الاجتماعية في جنوب شرق آسيا 34(2) (2019)، 290-326، صفحات 306-308.
- 32 تعهد بالتسوية والتعاون فيما بين العائلات والأصدقاء في منطقة تاجوراء وسوق الجمعة، 7 سبتمبر/أيلول 2018 - متاح عبر أداة الوصول لاتفاقات السلام.
- 33 انظر دنيس دومو، متمرّدو جنوب السودان يحررون الطيارين الكينيين بعد دفع التعويض، عن لسان المتحدث باسم المتمردين، رويترز، 19 فبراير/شباط 2019.
- 34 تضمنت مطالبهم أيضًا إعادة توفير المساكن والمساعدات وإعادة إنشاء عمليات العدالة الانتقالية والإصلاحات المؤسسية والجهود لمحاربة الإقصاء والتمييز ومساعدة ضحايا العنف المسلح من الأرامل واليتامى. ملخص مطالب الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في بوار، 30 أغسطس/آب 2018، قُدمت الترجمة بواسطة أداة الوصول إلى اتفاقيات السلام.
- 35 كولومبيا 36، فبراير/شباط 2019.
- 36 متمرّدو أوغندا يرغبون في تسريح الجيش، بي بي سي للأخبار، 18 يوليو/تموز 2006.
- 37 توجد ممارسة راسخة لتسوية حالات القتل عبر لجان التسوية والصلح بين القبائل عن العنف الذي يحدث بين القبائل المسلحة. انظر وثيقة المصالحة والمسامحة بين عائلات قبيلة العلي بن أحمد العوقلي، 7 إبريل/نيسان 2019 - حيث تم الاتفاق على أن تدفع القبيلة الأخرى مبلغ متفق عليه قدره 10 مليون ريال يمني كتعويض عن مقتل 11 من أعضاء القبيلة.
- 38 انظر ميثاق السلام الواحد - القوات المسلحة الثورية الكولومبية - منظمة فيرداد أبييرتا، 28 سبتمبر/أيلول 2011 المتاحة عبر <https://verdadabierta.com/un-singular-pacto-de-paz-eln-farc>
- 39 انظر وثيقة المصالحة والمسامحة بين عائلات قبيلة العلي بن أحمد العوقلي، 7 إبريل/نيسان 2019 - حيث تم الاتفاق على دفع تعويض عن قتل القبيلة الأخرى 11 فرد من أعضاء القبيلة بمبلغ متفق عليه قدره 10 مليون ريال يمني.
- 40 الجزء 1(3)(ب) من اتفاق تاونسفيل للسلام جزر سليمان، 2005 مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية أندونيسيا وحركة أنشيه الحرة، المادة 5.2.3، واتفاق الخضوع للمساءلة والمصالحة الموقع بين حكومة جمهورية أوغندا وجيش/حركة الرب للمقاومة في 2007، المواد 4.6 و3.9، والاتفاق بين حكومة السودان وحركة العدالة والمساواة-السودان على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (2013) المادة 17.
- 41 الجزء 1(3)(أ) من اتفاق تاونسفيل للسلام 2000 جزر سليمان.
- 42 الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى فبراير/شباط 2019، المادة 5(1).
- 43 الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فبراير/شباط 2019، المادة 12.
- 44 في نيبال، اتفاق النقاط السابع 1 نوفمبر / تشرين ثان 2011 (6أ).
- 45 اتفاق المبرم بين حكومة نيكاراغوا وميسوراساتا، اتفاق بوغوتا، المادة 6.3، واتفاق السلام الشامل في ليبيريا، المواد 14(4) و30.
- 46 اتفاق لومي للسلام 1999 المادة 25، واتفاق وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد بين حكومة جمهورية اتحاد ميانمار والمنظمة المسلحة العرقية، المادة 25.
- 47 اللائحة الخاصة بتأسيس لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور الشرقية، UNTAET/REG/2001/10، 13 يوليو/تموز 2001. انظر أيضًا باتريك بيرجس، "نهج جديد نحو العدالة الإصلاحية - عمليات المصالحة المجتمعية في تيمور الشرقية" في نوعي روت-أريازا وخافيير مارينز كورينا (محرران)، العدالة الانتقالية في القرن الحادي والعشرين، ما هو أبعد من تقصي الحقائق في مقابل العدالة (مطابع جامعة كامبريدج 2006) 150-2.
- 48 سلّم نيلسون بوكانجرا، من القوات المسلحة الثورية الكولومبية جزء من الأصول المتفق عليها ضمن صفقة السلام بحلول الموعد النهائي، رويترز، 31 ديسمبر/كانون أول 2020.
- 49 نورمان موكاسا، الأمهات الأطفال بسبب الحرب في شمال أوغندا: تراث الحرب الأهلية المنسي، (2017) 27 التنمية على أرض الواقع 354، صفحة 362-4.
- 50 انظر دوداي.
- 51 مسؤول سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، كولومبيا 22، سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 52 مسؤول سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، كولومبيا 22، سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 53 مقابلة مع فريق البحث، كولومبيا 40، مارس/آذار 2019، بوغوتا، كولومبيا.
- 54 مقابلة مع فريق البحث، كولومبيا 25، 20 سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 55 مقابلة مع فريق البحث، كولومبيا 23، 12 سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 56 هوارد زير، تعتير أسلوب النظر للأمور: محط تركيز جديد للجرائم والعدالة. (مطابع هيرالد، 1990)، جون برايثوايت، العدالة الإصلاحية وتنظيم الاستجابة. (مطابع جامعة أوكسفورد، 2002).
- 57 ديكلان روتشي، الخضوع للمساءلة في العدالة الإصلاحية (مطابع جامعة أوكسفورد، 2003)، هيلين سترانج، التهديد الذي تواجهه العدالة الإصلاحية في ظل الدمج مع العدالة المجتمعية: إطار نظري مضطرب. مراجعة معاصرة للعدالة 7(1) (2004): 75-79.

- 58 توني مارشال، العدالة الإصلاحية: نظرة عامة (وزارة الداخلية البريطانية، 1999)، 37.
- 59 جوردون بازمور ومارا شيف، العدالة المجتمعية الإصلاحية: إصلاح الأضرار وتغيير المجتمعات. (شركة أندرسن للنشر، 2005)، جوانا شابلاندا وآخرون العدالة الإصلاحية على أرض الواقع. تقييم الحلول الناجمة للضحايا والمعتدين. (روتليدج، 2011).
- 60 جيري جونستون ودانييل فان نيس، دليل العدالة الإصلاحية. (روتليدج، 2013).
- 61 جيري جونستون، العدالة الإصلاحية: الأفكار والقيم والمناظرات. الطبعة الثانية. (روتليدج، 2011).
- 62 جون برايثوايت وآخرون، ركائز وظلال: بناء الدولة باعتبارها بناء للسلام في جزر سليمان (مطابع الجامعة الوطنية الأسترالية، 2010)، جيه. برايثوايت وآخرون، الحكم المتشابه من الحرية والطغيان: السلام في تيمور ليشتي (مطابع الجامعة الوطنية الأسترالية، 2012)، جون برايثوايت وعلي جوهر، العدالة الإصلاحية، أعمال الشرطة والتمرد: الدروس المستفادة من باكستان. مراجعة القانون والمجتمع، 48(3) (2014): 531-561.
- 63 ديزموند توتو، لا مستقبل بدون مسامحة. (رايدر، 1999)، روجر ويلسون، سياسة الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا. شرعنة دولة ما بعد انتهاء الفصل العنصري (مطابع جامعة كامبريدج، 2001)، برونوين ليببو، إضفاء الشرعية أم إصدار الأحكام؟ النهج الإصلاحي لجنوب أفريقيا نحو العدالة الانتقالية. بوليتي للنشر 36(1) (2003): 23-51.
- 64 ناتالي سداكا، "المنعطف" نحو العدالة الجنائية في قوانين حقوق الإنسان: تحليل في سياق اتفاق السلام الكولومبي 2016. مراجعة قوانين حقوق الإنسان 19(2) (2019): 315-345.
- 65 كيران مكفوي وهاري ميكا، العدالة الإصلاحية ونقد الأنشطة غير الرسمية في أيرلندا الشمالية. المجلة البريطانية لعلوم الجريمة 42(3) (2002): 534-562، أنا إريكسون، العدالة في المرحلة الانتقالية: العدالة الإصلاحية المجتمعية في أيرلندا الشمالية. المدارس في أيرلندا الشمالية (ويليام للنشر، 2009)، كيران مكفوي وأيلي ألبرت، جون برايثوايت: المعايير والتطبيق العملي "من القاعدة للقمة" والمقاتلون السابقون في العدالة الإصلاحية. المجلة الدولية للعدالة الإصلاحية 3(1) (2020): 94-105.
- 66 جاين كييالا، الجنود الأطفال والعدالة الإصلاحية. أبحاث العمل التشاركي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية (سبرينجر، 2019).
- 67 مقابلة مع فريق البحث، كولومبيا، 23، 12 سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 68 مقابلة مع فريق البحث. مايو/أيار 2019، ليما، بيرو.
- 69 جراهام سمبسون "من المعياري إلى التحويلي: تعريف العدالة وحقوق الإنسان وتعزيزهما باعتبارهما جزء من منع نشوب النزاع العنيف وبناء السلام." مجلة ممارسات حقوق الإنسان، 9، 3، 379-400.
- 70 مارجريت أوربان واكر. العدالة الإصلاحية وعمليات جبر الضرر. مجلة الفلسفة الاجتماعية 37(3) (2006): 377-395.
- 71 قائد في جيش التحرير الوطني، كولومبيا، 19، سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 72 مقابلة مع ممثل عن أبناء شعوب المايا الأصلية، مدينة غواتيمالا، غواتيمالا، 23 مايو/أيار 2018.
- 73 جولي برنات. العنف السياسي بالنسبة لزم من مضي؟ الانخراط في عدم المشاركة في العدالة الانتقالية في كمبوديا. الدراسات الاجتماعية والقانونية 28(5) (2019): 600-624.
- 74 مقابلة مع الضحايا، فرماناغ، أيرلندا الشمالية، 14 يونيو/حزيران 2018.
- 75 مقابلة مع أحد الضحايا، نيبالغونج، نيبال، 25 إبريل/نيسان 2018.
- 76 مايك وارث وسان ويدر. أبعد من مجرد حضور الضحايا: تحليل تجريبي لمشاركة الضحايا في العدالة الانتقالية في كولومبيا. مجلة ممارسات حقوق الإنسان 11(1) (2019): 209-228.
- 77 اللجنة العليا للسلام والاتفاق النهائي على إنهاء النزاع وبناء سلام قوى ومستدام (اتفاق السلام في كولومبيا، 2016).
- 78 رودني بريث، "دور وفود الضحايا في محادثات السلام بين الرئيس سانتوس والقوات المسلحة الثورية الكولومبية" فيما كتبه فنسنت درويل وروودي بريث (محرران) سياسة وضع الضحية في المجتمعات ما بعد انتهاء النزاع: وجهات نظر مقارنة وتحليلية (بالجراف مكميلان، 2018)، 267-300.
- 79 إيزا منديس، الشمول والتمثيل السياسي في مفاوضات السلام: حالة وفود الضحايا الكولومبيين. مجلة السياسة في أمريكا اللاتينية 11(3) (2020): 272-297.
- 80 مقابلة مع أحد الميسرين والوسطاء الأوروبيين بشأن عملية السلام في كولومبيا، بلغاست، الرابع من نوفمبر / تشرين ثان 2018.
- 81 سكوت ت. بول، واجب تعويض ضحايا النزاع المسلح، مجلة تولان للقانون الدولي والمقارن 22(1) (2013)، 87-118، صفحة 88-89.
- 82 منظمة مجتمع مدني، كولومبيا، 20، سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 83 مقابلة مع فريق البحث كولومبيا، 34، فبراير/شباط 2019، بوغوتا، كولومبيا.
- 84 مقابلة مع أحد الأعضاء السابقين في مجموعة إم-19، بوغوتا، كولومبيا، 25 فبراير/شباط 2019. مقابلة مع أحد مفاوضي السلام السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وعضو اللجنة الوطنية لإعادة الإدماج، بوغوتا، كولومبيا، 27 فبراير/شباط 2019.
- 85 مقابلة مع فريق البحث، كولومبيا، 40، 6 مارس/آذار 2019، بوغوتا، كولومبيا.
- 86 مقابلة مع فريق البحث، أوغندا، 04، يوليو/تموز 2018، غولو، أوغندا.
- 87 مقابلة مع عضو برلماني، الحزب الديمقراطي، غولو، أوغندا، 21 يوليو/تموز 2018.

- 88 مقابلة مع رئيس عشيرة بابيور، كيتجوم، أوغندا، 19 يوليو/تموز 2018.
- 89 مقابلة مع فريق البحث جواتيمالا03، مايو/أيار 2018، ريو نيغرو، جواتيمالا.
- 90 مارجریت أوريان واكر، الإفصاح عن الحقائق كإحدى صور جبر الضرر. *الفلسفة الوصفية* 41(4) (2010): 525-545.
- 91 مقابلة مع أحد المدافعين عن صحة الضحايا، ليما، بيرو، السادس من مايو/أيار 2019.
- 92 مقابلة مع أحد الضحايا الذين أصيب شريكهم إصابة بالغة في إحدى تفجيرات الجيش الجمهوري الإيرلندي، بلفاست، أيرلندا الشمالية، 5 إبريل/نيسان 2018.
- 93 مقابلة مع أحد المدافعين عن حقوق الضحايا، ألكسيسراس، بوغوتا، كولومبيا، التاسع من أغسطس/آب 2018.
- 94 مقابلة مع فريق البحث، نيبال27، إبريل/نيسان 2018، جولاريا، مقاطعة بردية، نيبال.
- 95 مقابلة مع أحد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بوغوتا، كولومبيا، 9 ديسمبر/كانون أول 2018.
- 96 انظر أليكساندر خافييرا جونزالس، العدالة الانتقالية وجبر الضرر للضحايا في كولومبيا، *المجلة المكسيكية لعلوم الاجتماع* (2010) 72 (629)، 640.
- 97 مقابلة مع فريق البحث أيرلندا الشمالية06، مارس/آذار 2018، بلفاست، المملكة المتحدة.
- 98 مقابلة مع فريق البحث، بيرو، 12 مايو/أيار 2019، ليما، بيرو.
- 99 مقابلة مع فريق البحث، نيبال27، إبريل/نيسان، جولاريا، مقاطعة بردية، نيبال.
- 100 مقابلة مع فريق البحث، نيبال24، إبريل/نيسان 2018، جولاريا، مقاطعة بردية، نيبال.
- 101 مقابلة مع أحد الضحايا، بلفاست، أيرلندا الشمالية، 5 إبريل/نيسان 2018.
- 102 كيران مكفوي وبيت شيرلو، إعادة تصور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: المقاتلون السابقون، قوة القيادة والقوة المعنوية أثناء تحويل النزاع. علوم الجريمة النظرية 13(1) (2009): 31-59.
- 103 ليزلي إميرسون، النزاع والتحول والتعليم من أجل "السخاء السياسي": الدروس المستفادة من تجارب المقاتلين السابقين في أيرلندا الشمالية. *مجلة تعليم السلام* 9(3) (2012): 277-295.
- 104 مقابلة مع مقاتل سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بوغوتا، كولومبيا، 9 ديسمبر/كانون أول 2018.
- 105 مركز موارد الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (رقم 22) 14.
- 106 لي باين، *عدم تسوية الحسابات: لا كشف للحقائق ولا مصالحة في اعترافات الدولة بأعمال العنف* (مطابع جامعة دوك 2008) 2.
- 107 إيفيت سليم، فحص أوضاع الضحايا والمعتدين في نيبال ما بعد انتهاء النزاع، *المراجعة الدولية للدراسات المعنية بالضحايا* 23(3) (2017) 275-301، صفحة 284.
- 108 انظر براندون هامبر، معضلات عمليات جبر الضرر: البحث عن نهج يرتكز على العمليات، من بين الرماد، 135-149، صفحة 144، وإيمي روتشيلد، الضحايا في مقابل قدامى المحاربين: القوة والمقاومة والتراث المتعلق بلجنة تيمور ليتشي لتقصي الحقائق، *المجلة الدولية للعدالة الانتقالية* 11(3) (2017) 443-462.
- 109 زعيم سابق في جماعة الباسك المسلحة الانفصالية منظمة إيتا يعتذر عن حالات القتل، وكالة أسوشيتد برس، 19 أكتوبر/تشرين أول 2020.
- 110 تريستام بورر، تقسيم الضحايا والمعتدين: حقوق الإنسان والمصالحة في جنوب أفريقيا. *دورية حقوق الإنسان ربيع السنوية* 25(4) (2003): 1088-1116، إريكا بوريس، ضحايا سياسيون أمرهم معقد. (كوماريان للنشر، 2007)، وترودي جوفير، الضحايا وحالة الضحية (برودفيو للنشر، 2015).
- 111 نيلسون مانديلا، *الطريق الطويل للحرية: السيرة الذاتية لنيلسون مانديلا (أباكوس، 1995)*، وليديو كاكاج، حين يهزمك السير: رحلة رجل واحد كان الحارس الشخصي لجوزيف كوني (دار زد للكتب، 2016)، توني دوري، *الطفل الصغير في داخل هذا الرجل: مذكرات طفولة السلام والمشاكل في ديربي (ميرسييه للنشر، 2016)*.
- 112 إريكا بوريس، ضحايا سياسيون أمرهم معقد. (كوماريان للنشر، 2007).
- 113 مقابلة مع أحد الجنود الأطفال السابقين، كاتماندو، نيبال، 24 إبريل/نيسان 2018.
- 114 مقابلة مع أحد المقاتلين في صفوف الموالين للحكومة، بلفاست، أيرلندا الشمالية، 4 أكتوبر/تشرين أول 2018.
- 115 مقابلة مع ممثل عن مركز إكويتاس، بوغوتا، كولومبيا، 9 أكتوبر/تشرين أول 2018. وقطعًا تحجب هذه الخبرة حوادث إساءة استخدام القوة والعنف المرتبطين غالبًا بنيل العضوية في إحدى الجماعات المسلحة.
- 116 تشيرل لوثر، حقيقة الولاة: المشاعر والمقاتلون السابقون والتحول عن الماضي. *المجلة الدولية للعدالة الانتقالية* 11(3) (2017): 484-504.
- 117 أنيسة بلال، "الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في خضم عمليات العدالة الانتقالية: التكيف مع الواقع الجديد للنزاع" في مقال روجر دوئي وبول سيلس (محرران)، *فسيقساء العدالة: كيف يشكل السياق العدالة الانتقالية في المجتمعات الممزقة* (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2017)، 234-257.
- 118 جون بروور، *علم اجتماع الموءامات عقب النزاع* (بالجراف مكميلان للنشر، 2018).
- 119 مقابلة مع عضو سابق في الجماعة المحلية للدفاع عن النفس (دوريات الفلاحين)، ليما، بيرو، 6 مايو/أيار 2019.
- 120 مقابلة مع فريق البحث، أيرلندا الشمالية13، المملكة المتحدة.
- 121 مقابلة مع فريق البحث، كولومبيا25، سبتمبر/أيلول 2018، بوغوتا، كولومبيا.
- 122 مقابلة مع فريق البحث، أوغندا03، التاريخ؟، المكان؟، أوغندا.

- 123 انظر كمنال: أنا كاتر باتيل وبابلو دو جريف ولارس والدورف، نزع سلاح الماضي: العدالة الانتقالية والمقاتلون السابقون (مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، 2009)، وتشاندرا ليخا سريرام وآخرون، العدالة الانتقالية وبناء السلام على أرض الواقع. ضحايا ومقاتلون سابقون (روتلدج، 2013)، وفيل كلارك، إعادتهم جميعاً إلى الديار: تحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية في سياقات النزوح في رواندا وأوغندا. مجلة دراسات اللاجئين 27(2) (2014): 234-259.
- 124 كيمبرلي فيدون، موضوعات انتقالية: نزع سلاح المقاتلين السابقين في كولومبيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم. المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 1(1) (2007): 66-90.
- 125 مقابلة مع ممثل عن المجلس التروبيجي للاجئين [كولومبيا]، بلفاست، أيرلندا الشمالية، 4 نوفمبر / تشرين ثاني 2018.
- 126 مقابلة مع إحدى المقاتلات السابقات في صفوف الماويين، كاتماندو، نيبال، 24 إبريل/نيسان 2018.
- 127 وكما صرح أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات، "هذا لن يحدث، فهم مختفون، وإن كان هو عضوًا في فصائل الدرب [الساطع]، فلن يبادر بالإعلان عن نفسه." مشارك في مجموعة تركيز، أياكوتشو، بيرو، 5 مايو/أيار.
- 128 مقابلة مع عضو سابق في حركة توباك أمارو الثورية، ليما، بيرو، 6 مايو/أيار 2019. وينعكس هذا الشاغل في أدبيات العدالة الانتقالية الأشمل بشأن عمليات جبر الضرر. انظر كمنال: كلاير موون، من سيدفع جبر الضرر على روعي؟ التعويضات والرقابة الاجتماعية والمعاونة الاجتماعية. الدراسات الاجتماعية والقانونية 21(2) (2012): 187-199، وماريا جوييمي، "التعويضات الاقتصادية عن الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان: التجربة الأرجنتينية" في ما كتبه بابلو دو جريف (محرر)، دليل عمليات جبر الضرر (مطابع جامعة أوكسفورد، 2006)، 21-54.
- 129 مقابلة مع ممثل منظمة أنطيوكيا للسكان الأصليين، ميدلين، كولومبيا، 9 مايو/أيار 2018.
- 130 كيران مكفوي وهاري ميكا، العدالة الإصلاحية ونقد الأنشطة غير الرسمية في أيرلندا الشمالية. المجلة البريطانية لعلوم الجريمة 42(3) (2002): 534-562.
- 131 مقابلة مع قائدة في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بوغوتا، كولومبيا، 27 فبراير/شباط 2019.
- 132 مقابلة، إحدى العضوات السابقات في جيش الفقراء لحرب العصابات، غواتيمالا، مقاطعة سولولا، غواتيمالا، 25 مايو/أيار 2018.
- 133 جون بروور وبرنادت هايس وفرانز تيني، علم اجتماع الموءامات في أعقاب النزاع (بالجراف مكميلان، 2018).
- 134 شاد مارونا، فعل الخير: كيف يصلح المدانون السابقون حيواتهم ويعيدوا بناءها (جمعية علم النفس الأمريكية، 2001).
- 135 جون برايشوايت، طقوس التوبة والعدالة الإصلاحية. مجلة الفلسفة السياسية 8(1) (2000): 115-131.
- 136 برايشوايت 2016: 118.
- 137 جون برايشوايت، "معرفة كيفية توسيع نطاق العدالة الإصلاحية" في ما كتبه كيري كلامب (محرر) بعنوان العدالة الإصلاحية في بيئات المراحل الانتقالية، (روتلدج، 2016).
- 138 مقابلة مع أحد الأعضاء السابقين في مجموعة إم-19، بوغوتا، كولومبيا، 25 فبراير/شباط 2019. مقابلة مع أحد مفاوضي السلام السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وعضو اللجنة الوطنية لإعادة الإدماج، بوغوتا، كولومبيا، 27 فبراير/شباط 2019.
- 139 مقابلة مع أحد المفاوضين السابقين في عملية السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية-جيش الفقراء وعضو المجلس الوطني لإعادة الإدماج، بوغوتا، كولومبيا، 27 فبراير/شباط 2019.
- 140 جيريمي مكمولين، إعادة الإدماج أم الانفصال؟ وصم المقاتلين السابقين بالعار في أعقاب الحرب. مراجعة الدراسات الدولية 39(2) (2013): 385-414، وميريام دينوف واينيس مارتشلاند، "لا يستطيع المرء محو العار": الرفض ووصمة العار بين الجنود الأطفال السابقين في كولومبيا. السلام والنزاع: مجلة سيكولوجية السلام 20(3) (2014): 227-240.
- 141 جون بولليديريك، بناء السلام: المصالحة المستدامة في المجتمعات المنقسمة (مطابع معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام، 1997)؛ هيو ميبال، تحويل النزاع: مهمة متعددة الاتجاهات (مركز أبحاث بيرجوف لإدارة الصراع بشكل بناء، 2004). متوفر عبر: <https://core.ac.uk/download/pdf/71735641.pdf>؛ ثانياً بافنهولز بناء السلام دولياً يتجه إلى المحلية: تحليل نظرية تحويل النزاع للبيديريك ومواجهتها الكبيرة مع 20 سنة من الممارسة الفعلية. بناء السلام 12(1) (2014): 11-27.
- 142 نومي أريالي، فضيلة لا أساس لها: بحث في القوة المعنوية (مطابع جامعة أوكسفورد، 2002)؛ كيران مكفوي وبيت شيرلو، إعادة تصور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: المقاتلون السابقون، القيادة والقوة المعنوية أثناء تحويل النزاع. علوم الجريمة النظرية 13(1) (2009): 31-59.
- 143 رودريجو أبريمي ييبس، عمليات جبر الضرر التحولية والانتهاكات الكثيرة والجسدية لحقوق الإنسان: بين عدالة التصحيح وعدالة التوزيع. النشرة الهولندية ربع السنوية لحقوق الإنسان 27(4) (2009): 625-647.
- 144 مقابلة مع ناشط سابق في جيش التحرير الوطني ومفاوض للسلام، بوغوتا، كولومبيا، التاسع من سبتمبر/أيلول 2018.
- 145 منظمة هيومان رايتس واتش، "تشويه الأشخاص: استخدام رجال حرب العصابات للألغام والأسلحة العشوائية الأخرى في كولومبيا" (2007) متوفر عبر: <https://www.hrw.org/report/2007/07/24/maiming-people/guerrilla-use-antipersonnel-landmines-and-other-indiscriminate>، ت. جرونولد، "وفاة ما يقرب من 200 شخص أثناء التخلص اليدوي من مزارع الكوكا في كولومبيا" تقارير كولومبيا، 27 مايو/أيار (2015). متوفر عبر: <http://colombiareports.com/nearly-200-have-died-in-manual-eradication-of-coca-in-colombia>

-
- ¹⁴⁶ ماكس كاوتنر، إنتاج الضحايا: الألغام الأرضية وعمليات جبر الضرر والقانون في كولومبيا. *النقيض: مجلة راديكالية عن الجغرافيا* 50(1) (2018): 141-122.
- ¹⁴⁷ مقابلة مع عميد سابق في مشاة البحرية، جيا، كولومبيا، 9 إبريل/نيسان 2018.
- ¹⁴⁸ مقابلة مع عميد سابق في مشاة البحرية، جيا، كولومبيا، 9 إبريل/نيسان 2018.
- ¹⁴⁹ مقابلة مع أحد المدافعين عن حقوق الضحايا، بلفاست، أيرلندا الشمالية، 26 مارس/آذار 2018.
- ¹⁵⁰ مقابلة مع أحد المدافعين عن حقوق الضحايا، ديري/لندنديري، أيرلندا الشمالية، 27 مارس/آذار 2018.
- ¹⁵¹ ديرموت وودز، اللجنة المستقلة لتحديد مواقع رفات الضحايا، اللجنة المستقلة لتحديد مواقع رفات الضحايا، الإدارة 61(1) (2013) 99-109، صفحة 103.
- ¹⁵² مقابلة مع أحد الضحايا، ميدلين، كولومبيا، 9 يونيو/حزيران 2019.

إشراك الجماعات المسلحة غير المتابعة للدولة في جبر الضرر

Reparations, Responsibility

 Victimhood in Transitional Societies

Dr. Luke Moffett
School of Law
Queen's University Belfast
Main Site Tower
University Square
BT7 1NN
t: 028 90973893
e: info@reparations.qub.ac.uk
w: <https://reparations.qub.ac.uk>